

## الفصل الثالث

### الأصول

١

#### بين التوثيق والتحقيق

معروف أنه لم يكن لدى العرب قبل الإسلام كتاب مدون ، وأن القرآن الكريم أول كتاب لهم أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في ثلاث وعشرين سنة ، وقد دوّنه أبو بكر في مصحف واحد ، ثم دوّنه عثمان في مصحفه المشهور ، وأرسل منه نسخا إلى الأمصار ، غير أن تلاوته ظلت الأساس في تداوله منذ عهد الرسول — عليه السلام — إلى اليوم ، يأخذها جيل عن جيل بالسند المتواتر عن الرسول ، سند لا يرقى إليه أى شك في حرف أو حركة .

وكان عمر قد استشار الصحابة في كتابة الحديث النبوي ، فأشار عليه عامتهم بذلك ، وليث شهراً يستخير الله فيما يصنع ، ثم أصبح يوماً وقد عزّم الله له ، فقال للصحابة : « إني كنت قد ذكرت لكم من كتابة الحديث ما قد علمتم ، ثم تذكرت ، فإذا أناس من أهل الكتاب من قبلكم كتبوا مع كتاب الله كتباً ، فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء . » وظل الحديث بعده لا يدون تدويناً عاماً حتى أوائل القرن الثاني للهجرة ، إذ نرى جماعة تتصدى لتدوينه ، في مقدمتها ابن شهاب الزهري المتوفى سنة ١٢٤ ، وتوالت من حينئذ مدوناته ، غير أن الرواية الشفوية ظلت الأساس في نقله ، للتوثق من صدق الراوي أو الرواة ، وحتى لا يدخله شيء من تصحيف أو تحريف . وهذا هو السبب في أن كل حديث لا بد أن يُشْفَعَ بسند من الرواة ، وكأنهم شهود على صحته وصدقه .

وقد أخذت توجد منذ القرن الأول الهجري بعض مدونات في المغازي والأمثال والأخبار والأنساب والأشعار والفقه والتشريع ، غير أنه غلبت عليها جميعاً فكرة الرواية والنقل الشفوي ، إذ كانت أدوات الكتابة عند العرب لا تزال صعبة ، فهم يكتبون في الرقاق أو الجلود وفي ورق البردي ، وكلاهما ثمنه باهظ ، ومن الصعب أن يمتلكهما الأشخاص العاديون . ومن أجل ذلك كان من الخطأ أن يقال إنه بدأت حيثند حركة تدوين للمعارف عند العرب بالمعنى الصحيح لكلمة تدوين ، إنما يتأخر ذلك إلى أوائل العصر العباسي حين عرف العرب صناعة الورق الصيني ، وسرعان ما أقاموا له مصنعاً في بغداد لعهد الرشيد ، فانتشر الورق ورخص سعره وازدهرت حركة تدوين واسعة ، ومع ازدهارها ظلت الرواية مسيطرة آماداً طويلة على نقل ضروب المعرفة في الفقه وفي اللغة وفي الأدب وفي التاريخ .

ولعل من الخير أن نضرب لذلك بعض الأمثلة توضح كيف كانت المصنفات تُنقلُ بالرواية أكثر مما تنقل عن طريق التدوين ، ويكفي أن نذكر تاريخ الطبري الممتد حتى سنة ٣٠٢ للهجرة فإن كل خبر فيه ينقل عن رواة ، وقد تعدد طرق الرواية أو قل كثيراً ما تعدد ليقارن القارئ ويدرس بنفسه ويعرف مدى صدق الخبر وصحته . ونتج عن التمسك بالرواية أن بعض الكتب اتخذت صوراً متعددة حسب الرواة ، فراو يوجز وراو يطيل ، وراو لا يتعدى ما سمع وراو يضيف ، ويوضح ذلك بعض ما نُسب للأصمعي من كتب مثل كتاب « فحولة الشعراء » الذي حققه ونشره « هفتر » في مفتحه أن ابن دريد يرويه عن أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي ، ويذكر أبو حاتم في مستهله أنه كان يسأل الأصمعي أستاذه عن الشعراء ويحبه ، ويطرد ذلك في الكتاب بحيث يتضح أنه طائفة من الأسئلة والأجوبة بين الأستاذ وتلميذه ، وأنه من الخطأ أن يقال إنه من تأليف الأصمعي أو من عمله ، إذ هو من عمل تلميذه السجستاني . ونشر « هفتر » للأصمعي أيضاً كتاب الإبل من روايتين إحداهما ضعف الأخرى مما يقطع بأن أحد الرواة أضاف إليه إضافات كثيرة بلغت نحو حجمه الأصلي . ونشر له « هفتر » كتاب خلق الإنسان ، ويذكر التبريزي في شرحه على الحماسة أن له روايات كثيرة يختلف بعضها عن بعض . ومن يرجع إلى كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام

المتوفى سنة ٢٣١ يحد في فاتحته هذا السند : « قال أبو محمد : أخبرنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبيد الله بن نصر بن بيجر القاضي ، قال : أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجُمَحِيّ ، قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن سلام الجُمَحِيّ » وإذا تصفحنا كتاب الفهرست لابن النديم وجدناه ينصُّ على أن لابن سلام كتابين هما كتاب طبقات الشعراء الجاهليين ، وكتاب طبقات الشعراء الإسلاميين ، وينصُّ أيضاً على أن لأبي خليفة كتاباً يسمى كتاب طبقات الشعراء الجاهليين . وفي ذلك ما يدل على أن الكتاب بصورته التي في أيدينا ليس من عمل ابن سلام إنما هو من عمل تلميذه وراويته وابن أخته أبي خليفة الفضل بن الحباب ، فهو الذي أخرجه في صورته الأخيرة ، ولذلك اضطرب ابن النديم في نسبه إليه أو إلى خاله ، ويمكن أن يكون ابن سلام أُلّف كتابين كتاباً في طبقات الشعراء الجاهليين ، وكتاباً في طبقات الشعراء الإسلاميين ، وأخرجهما ابن أخته في كتاب واحد .

وإذا رجعنا إلى كتاب « الموطأ » في الفقه والحديث للإمام مالك بن أنس صاحب المذهب الفقهي المعروف باسمه ، والمتوفى سنة ١٧٩ للهجرة وجدنا رواياته ، كما قال الزرقاني شارحه في مقدمته ، تتعدد تعددًا واسعاً ، وسرّاً ذلك أن مالكا كان كلما أملى الكتاب أصلح فيه ونسّق في أبوابه ، فاختلفت روايات الكتاب باختلاف الزمن الذي أملى فيه ، ولاحظ ذلك القدماء فنصّوا مثلاً على أن رواية أبي مصعب الزهري تحمل مائة حديث نبوي لا توجد في سواها من الروايات . وبقيت إلى اليوم روايتان مشهورتان للكتاب : رواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة المتوفى سنة ١٨٩ وفيها بعض أقوال له أضافها إلى الكتاب ، ثم رواية يحيى ابن يحيى الليثي ناشر المذهب المالكي في الأندلس والمتوفى سنة ٢٣٤ ، وفي روايته زيادات كثيرة بالقياس إلى رواية الشيباني ، وترتيب الأبواب وعدد الأحاديث مختلف . وقد لا يروى الكتاب تلاميذ مصنفه المباشرين ، أو قل لا يؤخذ عنهم ، إنما يؤخذ عن رواة متأخرين ، مما يحمل على الظن بأنهم هم الذين صنّفوه ونسبوه إلى الأستاذ القديم ، وما يصور ذلك مسندُ أبي حنيفة إمام المذهب الحنفي المتوفى سنة ١٥٠ للهجرة ، فإن له روايات كثيرة أقدمها رواية تنسب إلى تلميذه أبي يوسف

وهي مطبوعة بمصر ، ونجد له بعد ذلك روايات متعددة تُنسب إلى رواية من القرنين الثالث والرابع وآخرين من القرن الخامس . ويبدو أن فقهاء المذهب الحنفي المتأخرين هم الذين جمعوا أحاديث هذا المسند من كتب الفقه المؤلفة على مذهبهم وأضافوها إلى الإمام الكبير ، حتى إذا كنا في القرن السابع الهجري وجدنا محمد بن محمود الخوارزمي يُخرّج هذا المسند معتمداً على خمس عشرة نسخة تمثل خمس عشرة رواية أو خمسة عشر طريقاً من الأسانيد التي روت الكتاب عن أبي حنيفة أو قل أضافته إليه .

ومنذ أول الأمر عني أصحاب الحديث النبوي بصحته وصدقه ، وخاصة أنه تأخر في تدوينه ، وأنه ظل يُروى على مدى الأجيال ، مما عرضة لوضع كثير ، ويبدو أنه ظهر شيء من هذا الوضع في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - مما جعله يقول : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » . وكان عمر ينكر رواية الحديث ، فكان إذا روى شخص حديثاً طلب شاهداً منه يوثقه . ويذهب عمر ويترك الخلفاء للناس رواية الحديث فتتسع وتتضخم ، ويستخدمه أصحاب السياسة والأهواء ، فيُدخلون عليه كثيراً من الوضع ، يصنع ذلك أحياناً بعض الطوائف السياسية وبعض الشعوبية وأصحاب الملل والنحل من مرجئة وقدرية وغير قدرية ومرجئة ، إذ كانوا - فيما يقال - إذا وجدوا حديثاً يدعم فكرتهم جاءوا به ، وإن لم يجدوا وضعوا هم بعض أحاديث تؤيد دعوتهم ، وحتى القصص والوعاظ توسعوا أحياناً في وضع الأحاديث متزيدين فيها لأغراض أخلاقية وتهديبية على نحو ما يلاحظ ذلك ابن الجوزي في كتابه « القصص والمذكرين » ولا شك في أنهم هم الذين توسعوا في قصص المهدي والدجال والمسيح ، وقد تعرض لها ابن خلدون في مقدمته ونقد أسانيد أحاديثها نقداً واسعاً ، وأفرد السبوطي للقصص كتاباً خاصاً سماه « تحذير الخواص من أكاذيب القصص » وهو مطبوع . ومعروف أنه ألف في الأحاديث الموضوعية كتاباً سماه « اللآلئ المصنوعة » ، وفيه يعرض كثيراً من هذه اللآلئ المزيفة في فضائل القرآن وفي الترغيب والترهيب وفي الأطعمة وفي الطب .

وقد دفع ذلك المحدثين من قديم إلى التوثق في رواية الحديث من الرواة الذين

يحمالونه ، فدرسوهوم ووزنوهوم بمعايير سديدة ، ورفضوا كل حديث تشوب سيرة صاحبه شائبة في دين أو خلق أو عدالة أو أمانة ، وبحثوا رواياتهم ، ورفضوا من كثر خطؤه أو من كثر مخالفته للرواة الثقات ، ورفضوا ما خالف الدين ونصوص القرآن ، وليس هناك كتاب مهم في الحديث إلا أخضعوه لتقد واسع . وبذلك حفظوا للحديث النبوي نقاءه وصحته وصدقه ، متوسلين إلى ذلك بتوثيق واسع لرجالهم وروايتهم وتحقيق دقيق لنصوصه وكتبه . ويكفي أن نرجع مثلا إلى البخاري لئرى الشروط التي وضعها للتوثيق من صحة الأحاديث التي يرويها في صحيحه ، فقد اشترط على نفسه ألا يروي من الأحاديث إلا الصحيح وهو ما اتصل إسناده من الراوي الأخير إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان حَمَلَتْهُ عدولا ضابطين عُرِفُوا بالحفظ وسلامة الذهن وصحة الاعتقاد . وليس ذلك كل ما اشترطه فقد اشترط في الراوي أن يكون قد ثبت لقاؤه لمن روى عنه الحديث ولو لقاء واحداً . فلم يكتف البخاري بالمعاصرة ، بل طلب المشافهة تحريزاً في صحة الرواية وتوثيقاً شديداً . وقسم الرواة على هذا الأساس درجات ، فهم يختلفون بحسب ملازمتهم لمن يروون عنهم ، أو قل هم ينقسمون طبقات : طبقة أولى وهم من يلازمون حامل الحديث أو المحدث في السفر والحضر ، وطبقة ثانية وهم من يلازمونه مدة قصيرة ، ثم تأتي بعد ذلك طبقات للرواة أو درجات ، واشترط أن يكون رواته من رجال الطبقة الأولى . وقد يروي عن رجال الطبقة الثانية ، ولكن في التعليقات على بعض الأحاديث ، لا في رواية أحاديث مستقلة .

وهذا التوثيق لرواة الحديث تبعه توثيق مماثل لرواية كتبه وصحة نقلها عن مصنفها سنعرض له في غير هذا الموضع ، إنما نشير هنا إلى أن عملاً ضخماً من التوثيق العلمي أخذ يحوط رواية الحديث منذ القديم بسياج متين من الصحة والدقة . وقد رافقه تحقيق واسع في صحة رواية النص ، مشرطين لكل مخطوطة تحمله مقابلتها أو معارضتها على أصل لها وثيق ، وكأنما نبههم إلى ذلك منذ أول الأمر عَرَضُ الرسول القرآن على جبريل مرة في كل سنة ، حتى إذا كانت السنة الأخيرة عَرَضَهُ عليه مرتين . ونجد عُرُوة بن الزبير في القرن الأول للهجرة يقول لابنه هشام وقد كتب عن بعض الصحف أَعْرَضْتُ كتابك على أصل صحيح ؟ ويجيبه :

لا ، فيعجب منه ويقول له : لم تكتب ! . وتصبح هذه المعارضة على الأصول الوثيقة عملاً متعمداً لا في كتب الفقه والأدب واللغة فحسب ، بل أيضاً في جميع المصنّفات حتى المصنّفات المترجمة ، وكأنما سرى هذا العمل إلى المترجمين من المحدثين وغيرهم على نحو ما يذكر حنين بن إسحاق المترجم المشهور لعهد المأمون والمعتمد والمتوكل إذ يقول : إنه كان يجمع من الكتاب الذي يحاول ترجمته عدة نسخ ويقابل بينها ، حتى تصح له منها نسخة يتخذها أساس ترجمته . وعلى نحو ما عُنوا في تحقيق الكتاب بالمعارضة عنوا بتصحيحه وضبط نصوصه ، وعيّنوا المكتبات التي تحتفظ به والرواة الثقات الذين حملوه أو نقلوه إلى الأجيال التالية . ووازنوا كما قدمنا بين روايات الكتاب الواحد على نحو ما مر بنا في « الموطأ » ونراهم يدرسون أحاديثه ويلاحظون أن بينها أحاديث مرسله وهي ما سقط منها سند الصحابي ، ومنقطعة وهي ما سقط من سندها راو أو أكثر ، وبلاغات وهي التي يقول فيها مالك بلغني أو يقول : عن الثقة . وليس معنى ذلك أن مالكاً لم يكن يدقق في رواية الأحاديث النبوية ، وإنما معناه أنه كان مشغولاً بالفقه وأحكامه ، مما جعله يُعنى بنص الحديث ومُتّنه أكثر من عنايته بسنده ، وقد استطاع ابن عبد البر محدث الأندلس وحافظها في القرن الخامس الهجري أن يصل أسناد كل هذه الأحاديث عند مالك فيما عدا أربعة منها فحسب . ويكفي أن يكون مالك رواها لتكون صحيحة منتهى الصحة . وبالمثل عني أئمة الحديث بتحقيق أمهاته مثل صحيح البخاري وسند ابن حنبل وغيرهما من أصوله ، حتى لراهم أحياناً يؤلفون كتباً في دراستها ونقد بعضها أو بعض من جاء فيها من الرجال ، كل ذلك بقصد التحري الشديد . وكانوا لا يزالون يقابلون بين الروايات وينصون على ما قد يكون زيد على نصوص الكتاب أو دخله من إضافات .

وهاتان الصورتان من التحقيق والتوثيق نلتني بهما في رواية الأشعار والأخبار القديمة ، فقد ظلت الأخبار والأشعار تُروى شفاهاً في العصر الإسلامي ولم يدون منهما إلا قليل ، بحيث كانت الوسيلة الحقيقية لنقلهما طوال هذا العصر المشافهة والسماع ، حتى إذا كان العصر العباسي أخذت تنشأ طبقة واسعة أو قل طبقات متتالية من الرواة كانوا يدونون الأخبار والأشعار ، ولكن ظل الاعتماد الأساسي

على الرواية ، فالأستاذ يُملى والتلاميذ يسمعون ويكتبون ما يسمعون ، ويخلفه تلميذ ، يملى ما سمعه منه ، أو يملى مصنفًا جديدًا ، وعنه يأخذ التلميذ . ويحدث هذا جيلًا بعد جيل أو دورة بعد دورة ، فالكتاب موجود ولكن ليس هو أساس الأخذ والنقل إنما الأساس السماع مشافهة من جيل العلماء في اللغة والأدب والأخبار أو التاريخ . ويجمع العالم عادة بين هذا كله ، فهو يروى مثلًا الشعر الجاهلي ويضيف إليه كثيرًا من الأخبار عن الجاهلية وأيامها ويشرح بعض الألفاظ الغريبة ويفسر أحيانًا ظروف القصيدة التاريخية ، والتلاميذ يسمعون ويقبلون ، وكان بعض العلماء يتخذون مُمليين ، يكتبون مصنفاتهم وقد يملونها على الناس .

وكان هؤلاء العلماء جميعًا — في بادئ الأمر — يستقون الأخبار والأشعار من القبائل العربية ، وكانوا يرحلون إليها في مواطنها بنجد ، ليأخذوا روايتهم من ينابيعها الأصلية . وكان قد هاجر من البدو كثيرون إلى البصرة والكوفة وبغداد ، فكانوا يرفدون هؤلاء العلماء بما يريدون من مادة شعرية وأخبارية غزيرة . ولا نكاد نتقدم في العصر العباسي حتى يتوفر على الشعر وروايته رواة كثيرون ، وكان من بينهم وضاعون يضربون الأشعار ، كما يضرب الصيارفة الحاذقون النقود . وكان ذلك دافعًا لأن يُدْرَسَ رجال الرواية اللغوية والأدبية على نحو ما دُرِسَ رجال الحديث ، وأن تُوضَعَ لهم موازين تقيس صدقهم وكذبهم وأن يُنصَّ على ما أدخلوا من زيف كثير . وبذلك نشأت في رواية الشعر واللغة حركة واسعة من التوثيق للرواة ، كما نشأت حركة مقابلة من تحقيق النصوص والتعرف على ما حدث في أمهاتها من زيادة ونقص ، مما سنعرض له عما قليل . وحدث تحقيق مهم وخاصة في الأشعار ، هو ضبطها وشرحها ، وقد عدّوا الشروح ، فتارة يعنون بالشرح التاريخي وما يتصل به من الأحداث والأيام والأنساب على نحو ما صنع أبو عبيدة في شرح المفضليات ، وتارة يعنون بالشرح اللغوي على نحو ما يتضح عند الأصمعي في شرحه لديوان رؤبة وغيره من الدواوين ، وكانوا يضيفون إلى ذلك أحيانًا ملاحظات نحوية وصفية ، حتى يوضحوا بعض الصيغ المشككة . وأخذت هذه الشروح تتسع على مر الزمن على نحو ما يلاحظ مثلًا في شرح التبريزي على حماسة أبي تمام . وهي تحمل كثيرًا من التراجم والمعارف اللغوية والنحوية والتاريخية . وقد نهض

رواة الشعر وعلماءه بتحقيق واسع في نسبته إلى أصحابه ، فتارة يراجعون دواوينه وتارة يعرضونه على الأحداث أو التاريخ وأعلامه ليتبينوا صحبته من زائفه وسليمه من سقيمه ، وقاموا بمراجعات كثيرة لألفاظه ، ليوضحوا ما دخل عليه أحياناً من تصحيف وتحريف .

## ٢

## توثيق رواية الحديث وأصوله

للحديث النبوي المنزلة الثانية بعد القرآن الكريم في تشريع الإسلام ، وهي منزلة كان من الطبيعي أن تجعل المسلمين منذ عهد الرسول عليه السلام يهتمون — كما قدمنا — بروايته اهتماماً بالغاً ، وكان الصحابة المدد الذي لا ينضب لحكايته ، حتى إذا ذهبوا خلفهم التابعون يحكون منه ما سمعوه عنهم ، وظل ينتقل من جيل إلى جيل أو قل من ألسنة جيل إلى ألسنة جيل حتى اليوم . وطبيعي أن يسمى حديثاً لأنه يعتمد على النقل الشفوي أو المشافهة ، ويسمى أيضاً سُنَّةً ، وهي في اللغة العادة ، وكأنها قُصرت على العادة المقدسة التي رُويت عن الرسول قولاً أو فعلاً أو تقريراً .

وقد حضّر الرسول عليه السلام على رواية أحاديثه ، فقال : « اللهم ارحم خلفائي » فسئل من خلفائه ؟ فقال : « الذين يروون أحاديثي ويعلمونها الناس » وفي خطبة حجة الوداع : « نصر الله امرأً سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » . وقد أقبل المسلمون إقبالا منقطع النظر على رواية الحديث ، وكان بعض الصحابة والتابعين يدوتون منه بعض صحف ، ولكنه ظل — كما أسلفنا — لا يدون تدويناً عاماً إلا في أوائل القرن الثاني الهجري ، ومع هذا التدوين الذي استمر منذ هذا التاريخ تمسكوا بروايته ، حفاظاً على دقة نقله ، ولذلك كان يلقانا دائماً فيه راويه الأول ثم من رَوَّه عنه طبقة بعد طبقة . ويسمى ذلك كما مرّ بنا سند الحديث ، وأخذ هذا السند يتسع ويتضخم مع مر الزمن بعامل طول المسافة بين المحدث الأخير ومن ينقل عنهم الحديث إلى أن يُرفَع إلى الرسول

الكريم . وكان تأخر تدوينه واعتماده الدائم على الرواية سبباً في أن يدخل فيه منحول أو بعض منحولات ، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً ، وتصدق ذلك علماء الحديث الأبرار فصفاؤه من كل شائبة وأخرجوا منه كل زيف ، باذلين في ذلك جهوداً علمية هائلة ، تارة تتناول السند ورجاله وتارة تتناول المتن ومادته ، بل لقد وضعوا في ذلك علوماً كعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل وعلم علل الحديث وعلم مصطلحاته أو مصطلحه .

وكل هذه العلوم إنما أريد بها توثيق الحديث والتعرف على رواته ، أما علم الرجال فيراد به معرفة رواة الحديث وكل ما يتصل بسيرتهم وأحوالهم وبأشخاصهم وبوفياتهم ، وسنعرض لذلك في حديثنا عن نقد القدماء للمصادر ، ونشير هنا إلى أن هذا العلم يفيد في معرفة الأسماء المشبهة ، فمن ذلك أن نجد الخليل بن أحمد اسماً أو علماً لستة أشخاص : أستاذ سيبويه المشهور ، وأبي بشر المزني البصري ، واسم راو من أصبهان ، واسم أبي سعيد السجزي ، وأبي سعيد البستي القاضي ، وأبي سعيد البستي الشافعي . ومن ذلك أن نجد اسم أبي بكر علماً لراويين متعاصرين بالمدينة لأواخر القرن الأول للهجرة ، وهما أبو بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة المشهورين ، وأبو بكر بن حزم الذي أمره عمر بن عبد العزيز بتدوين الحديث النبوي . وأما علم الجرح والتعديل فيبحث في حقيقة الرواة وصدقهم وكذبهم وسنعرض لذلك في غير هذا الموضع . وعلم العلل يبحث في الأسباب الخفية التي تقدر في صحة الحديث ، ومن أشهر كتبه كتاب الدارقطني ، ومنه نعرف أن من المعلل الحديث الذي يتنفرد به راو مخالفاً به غيره ، مع تجمع قرائن تدل على علة فيه كسقوط بعض رجاله أو رواته ، ومثله الحديث الذي لم يثبت سماع راويه الثقة من حامله الأصلي ، ونحو ذلك من علل كثيرة أفردت لها المصنفات الجليلية . أما علم مصطلح الحديث فيناقش مدى صحة الحديث وقوته وتوسطه بين القوة والضعف ، والحديث بذلك ينقسم إلى ثلاثة أقسام كبرى : قسم يسمى بالصحيح لا يرقى إليه شك وهو ما رواه العدل الضابط عن العدل الضابط إلى أن يتصل بلفظ الرسول عليه السلام ، ومنه المتواتر الذي روته جماعة يحيل العقل كما تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، ومنه المشهور وهو ما تشارك فيه جماعة عن شيخ ثقة ،

ومنه الغريب الذى ينفرد بروايته أحد الثقات ، ومنه العزيز أى القوى لتداوله بين كثيرين . وخير كتبه وأعلها صحيح البخارى وصحيح مسلم . وقسم ثان من الحديث يسمّى بالحسن ، ورواته عادة يعرفون بالصدق والأمانة ولكنهم أقل رتبة من رواة الحديث الصحيح ، إما لأن من بينهم مستورين لم تتحقق أهليتهم أو قاصرين فى الحفظ والإتقان ، وخير الكتب التى تتضمن أحاديث من هذا النوع الذى ينزل درجة عن النوع السابق سَنَّ الترمذى وسنن أبى داود ، وقسم ثالث هو الحديث الضعيف ، ومنه المرسل وهو ما سقط منه الصحابى ، والمنقطع وهو ما سقط من سنده أحد الرواة ، والمُعْضِل وهو ما سقط منه راويان فأكثر ، والمدلس وهو ما رواه شخص عن آخر لم يلقه أو لم يعاصره ، والمعلل وهو ما تُداخله علة تقدح فى صحته ، والمنكر والمتروك إلى غير ذلك من ألقاب وضعها المحدثون لتصور درجة ضعفه . أما الموضوع فلا يسمى حديثاً أصلاً إلا عند واضعه إن صح هذا الاستثناء .

ومن يرجع إلى كتب الحديث وأهله تروجه الدقة الشديدة فى روايته والحذر البالغ فى الأخذ عن رواته ، وكأنهم على مر العصور يُشبهون مدينة ، يتعارف أهلها جميعاً ، وأى أهل ؟ إنهم مئات ، بل آلاف ، وكل محدث أو حافظ كبير يعرفهم فرداً فرداً ، ويحفظ أسماءهم وأحاديثهم حفظاً متقناً ، يصور ذلك من بعض الوجوه ما يروى عن إسحاق بن راهويه المحدث الكبير المتوفى سنة ٢٣٨ من أنه كان يحفظ آلاف الأحاديث ، قال أبو داود الحفّاف تلميذه : « أملى علينا إسحق أحد عشر ألف حديث من حفظه ، ثم قرأها علينا فما زاد حرفاً ولا نقص حرفاً » أما البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ شيخ المحدثين وإمامهم فكان يحفظ سبعين ألف حديث برواياتها وأسانيدها لا يتخرم منها حرفاً . وعلى نحو ما يتعارف أهل المدينة الواحدة كان يتعارف المحدثون ورواة الحديث فى أطراف العالم الإسلامى تعارفاً تاماً دون ستر أو حجاب إلا فى القليل النادر ، وبذلك ميزوا الثقات من الضعفاء والمتهمين ، ومضوا يتحرّون منتهى التحرى ، فهم لا يتهمون إلا عن بسينة ، وهم لا يقبلون من الراوى إلا بعد التوثق الشديد . وإذا كانوا قد تصفحوا رواة الحديث تصفحاً دقيقاً واشتروا فيهم شروطاً كثيرة تركيهم ، فإنهم اشتروا

شروطاً أكثر قسوة فيمن يقعدون للناس يحدوثونهم ويوردون على أسماعهم أحاديث رسول الله عليه السلام ، وفي ذلك يقول التاج السبكي في كتابه « معيد النعم ومبيد النقم » : « إنما المحدثُ مَنْ عرف الأسمانيد والعلل وأسماء الرجال والعالى من الأحاديث والنازل ، وحفظَ مع ذلك جملة مستكثرة ، وسمع الكتب الستة : صحيح البخارى وصحيح مسلم وسنن أبى داود وسنن النسائى وجامع الترمذى وسنن ابن ماجه ، ومُسْنَد ابن حنبل وسنن البيهقى ومُعْجَم الطَّبْرَانِي ، وضمَّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية . هذا أقل درجاته ، فإذا سمع ما ذكرناه وكتب الطبقات ، ودار على الشيوخ ، وتكلَّم في العلل والوفيات والأسمانيد كان في أولى درجات المحدثين » ، وإذا كانت هذه أولى الدرجات فما بالنا بكبار الحفاظ وما كانوا يَحْوِزُونَ من ثقافة واسعة بالحديث ووجوه صحته وحسنه وضعفه وعلة وطرقه ورواته .

وإذا كانوا قد اشترطوا في الحفاظ كل هذه الشروط فإنهم اشترطوا فيمن يروى حديثاً عنه أن يكون قد تحمله بطريقة من طرق ثمان ، هي السماع والقراءة والإجازة والمناولة والمكاتبة والإعلام والوصية والوجدادة . أما السماع فهو أعلى هذه الطرق ، ويراد به المشافهة التي تجعل التلميذ يقول : « سمعت » أو يقول « قال لنا » أو « حدثنا » أو « أخبرنا » أو « أنبأنا » أو « ذكر لنا فلان » . ويقول عبد الله بن وهب الفقيه المصرى صاحب الإمام مالك : « إنما هي أربعة : إذا قلتُ "حدثني" فهو ما سمعته من العالم وحدى ، وإذا قلتُ "حدثنا" فهو ما سمعته مع الجماعة ، وإذا قلتُ "أخبرني" فهو ما قرأت على المحدث ، وإذا قلتُ "أخبرنا" فهو ما قرئ على المحدث وأنا أسمع » وكأنما أخذ مسلم في صحيحه بوجهة نظره ، إذ فرَّق بين العبارتين « حدثنا » و « أخبرنا » فجعل الأولى لمن سمع والثانية لمن قرأ ، ومن تمام دقته أن ضبط اختلاف لفظ الرواة ، فيقول مثلاً : « حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان » وإذا كان هناك خلاف لفظي بين روايتين يذكره ، ومن مبالغته في التحري أن نراه يقول مثلاً : « حدثنا عبد الله بن مسلمة ، حدثنا سليمان يعنى ابن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد » فلم يُبِحْ لنفسه أن يقول حدثنا سليمان ابن بلال عن يحيى بن سعيد ، لأن نسبهما لم يذكر في روايته ، ولو نسبهما

مباشرة لكان معنى ذلك أن شيخه أخبره بنسبهما ، وهو ما لم يحدث . والقراءة هي قراءة التلميذ على شيخه استظهاراً من صدره أو من كتاب ينظر فيه ، ويسمى صنيعه إذا كان ينظر في كتاب عَرَضاً ، وعادة يقول في مفتتح كتابه « قرأت على شيخى فلان وهو يسمع » إذا كان هو ( القارئ ) وإذا كان القارئ غيره يقول : « قرئ على شيخى فلان وهو يسمع وأنا كذلك أسمع » وقد يقول : « حدثنا الشيخ قراءة عليه » أو « أخبرنا قراءة عليه » ولا بد أن يذكر لفظ القراءة حتى يميز هذه الصورة من التحمل عن صورة السماع . والإجازة إذْ نُ الشَّيْخ لتلميذه برواية مسموعاته ، وعادة كانوا يكتبونها في نهاية مصنفاتهم ، وقد يُفردونها عنها ، وكأنها شهادة تُعطى للتلميذ دلالة على ثقة الأستاذ به ثقة عالية ، ومن أقدم الإجازات إجازة أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي البغدادي تلميذ ابن حنبل المتوفى سنة ٢٧٩ وهو من جِلَّة المحدثين ، وقد منحها أحد تلاميذه وهو أبو زكريا يحيى بن مسلمة ، وهي تمضى على هذه الشاكلة : « قد أجزت لأبي زكريا يحيى بن مسلمة أن يروى عنى ما أحب من كتاب التاريخ الذى سمعته منى ( يريد كتابه التاريخ الكبير فى تعديل رواة الحديث وتجريحهم ) وأذنت له فى ذلك ولن أحب من أصحابه فإن أحب أن تكون الإجازة لأحد بعد هذا فأنا أجزت له ذلك بكتابتى هذا . وكتب أحمد بن أبي خيثمة بيده فى شوال من سنة ست وسبعين ومائتين » . وتسمى هذه إجازة سماع وإذا كانت إقراء نُصّ فيها على أنها إجازة إقراء . وقد أخذت تتكاثر منذ القرن الخامس الهجرى فى جميع الكتب والمصنفات . وأحياناً يذكر الشيخ أسماء الذين سمعوا الكتاب فرداً فرداً من الرجال والنساء وقد يذكر مع بعض الأفراد ما سمعوه من الكتاب دلالة على ما فاتهم منه . ومن شأن هذه الإجازات أن توثق الكتب التى تحملها إلى أقصى حد . والمناولة نوعان : مقرونة بالإجازة وغير مقرونة ، أو قل مجردة منها ، والمقرونة تُعدّ أعلى أنواع الإجازة ، وهى أن يدفع الشيخ إلى تلميذه أصل سماعه أو نسخة مقابلة عليه ، ويقول له : هذا سماعى أو روايتى عن فلان فاروه عنى ، أو أجزت لك روايتى عنى ، ثم يبقيه معه تملكاً أو لينسخه . ومن المناولة المقرونة أيضاً : أن يدفع إليه تلميذه سماعه منه ، فيتأمله ، وهو عارف متنبّه ثم يعيده إليه ، ويقول له : هو حديثى أو روايتى فاروه عنى ، أو أجزت لك

روايته ، وسمّي بعض المحدثين ذلك عَرَضًا ، ومَرَّ بنا أن القراءة على الشيخ تسمى أيضًا عَرَضًا ، وإذن فهناك عَرَضَان : عَرَضُ المناولة وعَرَضُ القراءة . والنوع الثاني من المناولة هو المجردة ، وهي أن يناول الشيخ تلميذه كتابه مقتصرًا على قوله : هذا سماعي ، ولا يجوز للتلميذ حينئذ أن يروي ما في الكتاب عن الشيخ ، لأنه لم يقرن المناولة بالإجازة . وينبغي أو قل يَحْسُنُ في المناولة أن يُنصَّ عليها فيقال مثلاً : حدثني فلان مناولة . واصطلح بعض المتأخرين على أن يقال في المناولة « أنبأني » وكان البيهقي يقول « أنبأني إجازة » . والمكاتبه أن يكذب الشيخ مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بأمره ، وكان يَكْثُرُ ذلك بين العلماء والمحدثين في العصور السالفة ، ومن هذا الباب الرسائل المتبادلة بينهم التي تحمل بعض الأحاديث كرسائل مالك والليث ابن سعد فقيه مصر في عصره . وينبغي أن ينصَّ المحدث في هذا النوع من الأحاديث على « أن فلانًا كتب إلي » أو يقول مثلاً : « حدثني فلان مكاتبه أو كتابة ونحوه » ولا يجوز أن يقول حدثنا فلان وأخبرنا إطلاقًا بدون تقييد ، وجوزّه الليث بن سعد وجماعة . والإعلام أن يعلم الشيخ تلميذه أن كتابًا بعينه سماعه مقتصرًا على ذلك ، واختلف المحدثون في صحة رواية التلميذ لمثل هذا الكتاب . والوصية أن يوصي الشيخ عند وفاته أو سفره لبعض تلاميذه برواية كتاب عنه ، واختلف فيها أيضًا أئمة الحديث فجوزتها جماعة ومنعتها جماعة . والوجادة هي أن يقف شخص على أحاديث بخط أحد الحفاظ ، وله أن يرويها ولكن مع التحري بحيث يقول مثلاً وجدت أو قرأت بخط فلان أو يقول قرأت في كتاب فلان بخطه ، ويسوق الإسناد والمتن .

ونذكر رواية حديث واحد للتوضيح رواه التاج السبكي في الجزء الثاني من كتابه « طبقات الشافعية » وهو يجري على هذا النمط : « أخبرنا الحافظ أبو العباس أحمد بن المظفر النابلسي بقراءتي عليه ، أخبرنا أفضى القضاة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن نجم الدين محمد بن سالم بن يوسف بن صاعد بن السلم النابلسي قراءة عليه وأنا أسمع . أخبرنا الشيخ تقي الدين أبو علي الحسن بن أحمد بن يوسف الأوقى سماعًا ، أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي سماعًا عليه . ح . وكتب إلى أحمد ابن علي الجزري وفاطمة بنت إبراهيم وغيرهما ، عن محمد بن عبد الهادي ، عن

السلفي ، أخبرني الشيخ أبو بكر أحمد بن علي بن الحسين فيما قرأت عليه من أصل سماعه بمدينة السلام في ذي القعدة سنة خمس وسبعين وأربعمائة . أخبرنا والدي أبو الحسن علي بن الحسين الطُّرَيْشِيُّ الصوفي ، حدثنا أبو سعد أحمد بن محمد بن عبد الله الماليني لفظاً ، أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد الشَّمْشَاطِي ، حدثنا أحمد بن القاسم بن نصر ، أخبرنا الحارث بن أسد الخاسبي العنزي ، أخبرنا يزيد ابن هرون ، عن شعبة ، عن القاسم بن أبي بزة ، عن عطاء الكيخاراني أو الخراساني ، عن أمِّ الدرداء ، عن أبي الدرداء ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أثقلُ ما يوضعُ في ميزانِ العبد يومَ القيامةِ حُسْنُ الخلقِ » .

وواضح أن السند يتوالى بدون قال التي تفصل بين راو وراو للاختصار، وللحديث طريقان ينتهيان إلى السلفي الحافظ المشهور في القرن السادس ، وقد أمضى أكثر أيامه في الإسكندرية . ويضع التاج السبكي فاصلاً بين الطريقتين حرف الحاء ، وقبل إنها رمز لكلمة صح ، وقبل بل لكلمة تحويل أي من سند إلى سند في حديث واحد . ويذكر التاج في السند الأول أنه قرأ الحديث بسنده على الحافظ أبي العباس النابلسي ، ويقول إنه بدوره سمعه وهو يُقرأ على القاضي جمال الدين النابلسي ، وأن جمال الدين سمعه من تقي الدين الأوقى ، وهو بدوره سمعه من السلفي . وبذلك تجتمع في هذا السند صورتان الأوليان من تحمل الحديث ، وهما القراءة على الشيخ ، إما مباشرة أو سماعاً لها من أحد تلاميذه وهو يقرأ بين يديه ، ثم السماع من الشيخ نفسه . ويبتدئ السند الثاني بصورة أخرى من تحمل الحديث ، وهي المكاتبة ، ويذكر السلفي أنه أخذ الحديث عن شيخه أبي بكر أحمد بن علي ابن الحسين ، ويقول إنه قرأه عليه من أصل سماعه بمدينة السلام أو بمدينة بغداد ، ويعين تاريخ قراءته . وكل ذلك دقة في حَمَل الحديث عن الشيخ وتوثيق ، ويقول الطُّرَيْشِيُّ إنه أخذه عن الماليني لفظاً أي أن الماليني لم يروه بمعناه وإنما رواه بنفس ألفاظه وحروفه . وكل هذه ألوان من الدقة في الرواية ، وهي دقة تتناول الجزئيات أو بعبارة أخرى الأحاديث كما تتناول الأصول والأمهات . وقد حثوا على مقابلة الكتب بأصولها ، واستحبوا أن يمسك التلميذ نصه والشيخ أصله حين المقابلة والمراجعة ، وكل ذلك بقصد التوثق من النقل والحيطه منتهى الحيطه فيه .

## توثيق رواية الشعر ودواوينه

هذه القواعد السليمة التي وضعها المحدثون للتوثيق من صحة الحديث النبوي ودقة روايته ورواية مصنفاته طبقها علماء الشعر القديم ورواته تطبيقاً واسعاً حتى بنفوا عنه الزيف والمنحول . وقد بدءوا ذلك بتمييز الرواة المتهمين من الموثقين والنص دائماً على الرضّاعين من أمثال حمّاد الراوية وخلف الأحمر ، وكانا ينحلان شعر الشاعر غيره ويزيدان في الأشعار ، ويقال إن خلفاً هو الذي وضع لامية الشنفرى ونسبها إليه كما وضع لامية تابط شرا في رثاء خاله ، وأنا أتتهم هذا الخبر وأوثقهما لقوتهما في التعبير عن الروح العربية الجاهلية، غير أنه مما لا شك فيه أنه كان وضاعاً كبيراً . ولعله لم يَضَعْ على شعراء قبيلة من الشعر ما وضعه على شعراء قبيلة عبد القيس ، وقد نُكِبَتْ به البصرة ، كما نُكِبَتْ الكوفة بحماد وفيه يقول مواطنه الثقة المفضّل الضبّيّ : « قد سلّط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده ، فلا يصلح أبداً ، فقيل له : وكيف ذلك ؟ أيخطئ في روايته أم يلحن ؟ قال : ليته كان كذلك ، فإن أهل العلم يردّون من أخطأ إلى الصواب ، لا ! ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم ، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ويدخله في شعره ويُحْمَلُ ذلك عنه في الآفاق فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد ، وأين ذلك ؟ ! » . وكان وراء حماد وخلف وضّاعون كثيرون زيّف روايتهم العلماء الأثبات من أمثال المفضّل الضبّي الكوفي والأصمعي البصري وأصراهما من الرواة الموثقين الذين لا تشوب روايتهم أيُّ شائبة من نَحْلٍ أو وَضَع ، وقد مضوا يُصَفِّون الشعر القديم من شوائبه وأدْرانِ وَضَعِهِ ، وخاصة رواة البصرة إذ كانوا أكثر تحريراً ودقة .

وما زال البصريون يمتحنون أشعار القدماء ويمحصون أسنادها ومتونها حتى ظهر ابن سلام المتوفى سنة ٢٣١ ووضعه كتابه النفيس طبقات الشعراء الجاهليين

والإسلاميين ، وهو خلاصة لما وثَّقه علماء البصرة من نصوص الشعر القديم . ونراه ينصُّ في مقدمته على أن العلماء بالشعر يستطيعون بملكاتهم المدرَّبة أن يميِّزوا بين جيده ورديته وصحيحه وزائفه . ويتحدَّث حديثاً مفصلاً عما دخل روايته من انتحال على ألسنة القبائل التي كان تزيدُها في مفاخرها يجعلها تترىدُ في أشعارها ، وعلى ألسنة الرواة الوضَّاعين من المولَّدين ، يقول : « لما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها استقلَّ بعض العشائر شعراً شعرائهم وما ذذب من ذكر وقائعهم ، وكان قوم قلَّت وقائعهم وأشعارهم وأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسن شعرائهم . ثم كانت الرواة بعدُ فزادوا في الأشعار . وليس يشكل على أهل العلم زيادة ذلك ولا ما وضع المولدون ، وإنما عضلَّ بهم أن يقول الرجل من أهل البادية من ولد الشعراء أو الرجل ليس من ولدهم فيشكل ذلك بعض الإشكال » . وإنما قال بعض الإشكال ، لأنهم كانوا لا يزالون يفحصون ما يسمعونه بأذواقهم المرهفة ، حتى إذا رأوا فيه شائبة وَّضَع رفضوه . ويضرب ابن سلام مثلاً لذلك : شعر متمم بن نُويِّرة الشاعر الخضرم المعروف فإن بعض علماء البصرة استنشد ابنه داود ما نظمه من أشعار ، وسرعان ما عرف أنه يترىدُ على أبيه بأشعار يصنعها ويضيفها إليه . ومعنى ذلك أنهم كانوا ينظرون في الرواة وفي النصوص نفسها حتى يتوثَّقوا مما يروون ومن صححة نسبته إلى قائله . وكانت خبرتهم تهديهم — كما يقول ابن سلام — إلى معرفة ما يموتُّه الرواة الوضَّاعون المولَّدون الذين يتَّضعون على ألسنة القدماء ما لم يقولوه . وكانوا كلما اتهموا قصيصة نصَّوا عليها ، وفي كتب اللغة والأدب وشروح الشعر مادة وافرة من ذلك . ويقف ابن سلام إزاء رواة السير والأخبار ممن لا يضعون الشعر بأنفسهم ، لأن ملكته تُعموزهم . غير أنهم حملوا منه كل زيِّف وكل غُشاء لما يتقصم من البصَّير به والدقة في تمييز الموثوق منه والممَّوه ، ويضرب مثلاً لذلك ابن إسحق وما رواه في السيرة من أشعار غُشَّة ، وأشعار أخرى زائفة أنطق بها الأعمم البائدة ، يقول : « وكان ممن أفسد الشعر وهجَّته وحمل كل غُشاء منه محمد ابن إسحق بن يسار مولى آل مخزومة بن المطلب بن عبد مناف ، وكان من علماء الناس بالسَّير . . . فقَبِلَ الناسُ عنه الأشعار ، وكان يعتذر منها ، ويقول : لا علم لي بالشعر أوتى به فأحمله . ولم يكن ذلك له عذراً . فكتب في السَّير أشعار

الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط وأشعار النساء فضلاً عن الرجال ، ثم تجاوز ذلك إلى عاد وثمود ، فكتب لهم أشعاراً كثيرة ، وليس شعر إنا هو كلام مؤلف معقود بتمواف ، أفلا يرجع إلى نفسه ، فيقول : مَنْ حَمَلَ هذا الشعر وَمَنْ أَدَّاه منذ آلاف السنين ، والله تبارك وتعالى يقول : ( فَقُطِعْ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا ) أى لا بقية لهم ، وقال أيضاً : ( وَأَنْهَ أَهْلَكَ عَاداً الْأُولَى وَثَمُودَ فَمَا أَبَقِي ) وقال في عاد : ( فَهَلْ تَسْرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ) وقال : ( وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا ) ، وقال : ( أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ ) . وقد تعقب ابن هشام في السيرة النبوية ابن إسحق واتهم كثيراً مما رواه ، وصحح نسبة كثير منه راجعاً في ذلك إلى العلماء الثقات .

وواضح أن رواية الشعر الموثقين من أمثال ابن سلام كانوا ينحسون ما تضيفه التباثل إلى شعرائها من أشعار ويرفضون ما يثبت عندهم زيفه ، كما كانوا يرفضون رواية الرواة الوضاعين ممن يحسنون صوغ الشعر وينسبونه إلى القدماء ، وبالمثل كانوا يرفضون ما يحمله رواية السير والأخبار من أشعار غشّة سقيمة أضافوها أو أضافوا كثيراً منها إلى الأمم البائدة في غير احتباس ولا احتياط . وأخذ ابن سلام بعد ذلك يعرض النابيهين من شعراء الجاهلية والإسلام ، وعنى في الأولين خاصة بأن يسوق لهم القصائد التي صُحِّحت نسبتها إليهم وثبتتها مدرسته البصرية . وتوقف مراراً يشير إلى ما انتحله الرواة على بعض الشعراء من أبيات أو من قصائد ، مثل القصيدة التي وضعها الرواة على لسان أبي طالب في مديح الرسول عليه السلام ، وتشكك طويلاً فيما يضاف إلى أبي سفيان بن الحارث أحد شعراء قريش الذين كانوا يناقضون حسان بن ثابت وشعراء المدينة ، ويقول عن حسان : قد حُمل عليه ما لا يحتمل على أحد لما تعاضت قريش واستبقت وضعوا عليه أشعاراً كثيرة ، ونراه ينص على أنه لم يصح لطفرة بأيدي الرواة الموثقين سوى عشر قصائد ، أما عبيد بن الأبرص فيقول إنه لا يعرف له سوى قصيدته : « أَقْفَسَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ » ، وكان بقية ديوانه في رأيه متهمة . وفي ذلك كله أكبر الدلالة على مدى احتكام رواية الشعر القديم من الأخبار بين اللغويين للمقاييس التي وضعها المحدثون ، فقد مضوا يطبقونها على الأشعار ناقلين عنها الزيف الذي لا غناء فيه .

وعلى نحو ما تشدّد المحدثون في رواية الحديث النبوي وجعلوا أساسها اللقاء والمشافهة تشدّد علماء اللغة والشعر فكانوا لا يقبلون رواية الشعر من صحيفة ولا من مصنف مكتوب ، بل لا بد أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثبتت في الرواية وفي اللغة . ومضوا يُعَسِّتُونَ عناية بالغة بالإسناد على نحو ما عنى المحدثون بإسناد الحديث ، بحيث لا نصل إلى أبي الفرج في كتابه الأغاني حتى نجد مع كل خبر وكل شعر سنده من الرواة الذين حملوه جيلا بعد جيل ، وهو يستهل السند دائماً بكلمة « حَدَّثَنَا » أو « أَخْبَرْنَا » ، ثم يذكر أسماء من حملوا الشعر أو الخبر . وإذا كان للشعر أو للخبر روايتان ساقهما جميعاً صنيع المحدثين ، فإن الحديث عندهم إذا روى من جهتين أو جهات بصورة واحدة كان ذلك مرجحاً لصدقه ، وخاصة إذا كان طويلاً ، فإن الاتفاق على ما حدث فيه من وقائع يجعل من البعيد أن يكون موضوعاً أو مصنوعاً ما دام الرواة المختلفون قد اتفقوا على هذه الوقائع وما يتصل بها من جزئيات وتفصيل . وخطأ أبو الفرج خطوة أخرى ، فوضع على الرواية الأدبية كل ما وضعه المحدثون على روايتهم الدينية من علل ومراصد ، فإذا كانوا تعقبوا رجال السند بالتعديلات والتجريح ، فكذلك يصنع أبو الفرج صنيعهم برواية الأخبار والأشعار . وقد ألقى الشك على كثيرين منهم وخاصة ابن خرداذبة لأنه كان قليل التحصيل لما يرويه ويضمنه كتبه ، فكان يرفض روايته إذا تعارضت مع رواية غيره ، كما كان يرفض رواية ابن الكلبي لروايته كثيراً من الأخبار الموضوعية التي يتضح فيها التوليد ، وشكك طويلاً فيما يرويه خلف الأحمر وحماد الراوية . ويقول في غير موضع : « هذا من شاذ الروايات » أو « أحسب هذا الخبر مصنوعاً » أو يقول : « هو خبر مختلط » أو يقول : « هو خبر موضوع » . وفي الوقت نفسه كان يوثق الرواة والأخبار فيقول : « روى ذلك الثقات » أو يقول : « إن هذا الخبر أثبت » أو يقول إنه « متواتر من عدة طرق » . ومن يتابعه في كتابه يجده يحقق في روايات الأشعار والأخبار تحقيقاً واسعاً حتى يتبين صدقها أو كذبها وهل هي صحيحة أو غير صحيحة . وما يصور إيقاله في التحقيق والتثبت قوله بعقب شعر رواه عن بعض أهل الرواية منسوباً إلى داود بن سلم : « قد كنا وجدنا هذا الشعر في رواية علي بن يحيى عن إسحق منسوباً إلى المرقش ، وطلبناه في أشعار

المرقشيين جميعاً فلم نجده ، وكنا نظنه من شاذ الروايات حتى وقع إلينا في شعر داود بن سلم . وواضح من ذلك مدى تحريه وأنه كان يراجع ما يرويه من أشعار الشعراء على دواوينهم ، فإن لم يجدها في ديوان الشاعر وتصادف أن اسمه كان يشترك فيه غير شاعر معه رجع إلى دواوينهم جميعاً . ويصنع نفس الصنيع بشعر وجده منسوباً إلى الأعشى وشكّ فيه ، فراجع ديوانه على رواياته فلم يجده في أى رواية ، فراجع شعر كل من سُمي باسم الأعشى ، فلم يجده ، وما زال يبحث حتى هداه بحثه إلى أن اشعر نُسب إليه خطأ وأنه من شعر ابن المولى أحد الشعراء العباسيين . وكان كذلك يتحرى في الأخبار فيعرضها على وقائع التاريخ حتى تنكشف له الحقيقة ، فن ذلك أنه روى خبراً لدحمان مع الرشيد ، ثم عاد فشكّ فيه ، فرجع إلى التاريخ يتساءل هل أدرك دحمان خلافة الرشيد أو لم يدركها ؟ ثم استبان له الحقيقة ، فقال : « هكذا أخبرنا ابن المرزبان بهذا الخبر ، وأظنه غلطاً لأن دحمان لم يدرك خلافة الرشيد » . وزاه يبحث الخبر في تفاصيله فإن اشتمل على شعر ثبت أنه متأخر في وجوده عن حوادث الخبر رفضه جملة على نحو ما صنع بمحادثة تُنسبُ إلى الوليد بن يزيد ، فقد ذكر من رواها أن الوليد قال فيها :

مَنْ راقبَ الناسَ ماتَ غمًّا وفازَ بالآذنةِ الجسورُ

وتنبه أبو الفرج إلى أن البيت لسلم الخاسر المتوفى بعد الوليد بن يزيد بنحو ستين عاماً ، وحينئذ رفض الخبر وقال إنه موضوع لأن سلماً لم يدرك زمن الوليد . وواضح من كل ذلك أن أبا الفرج لم يقف بثوثيقه للأخبار والأشعار عند أسانيدها ورواتها ، بل كان يمدُّ ذلك إلى المتون والنصوص ، جامعاً بين نقدتها نقداً خارجياً يتصل بالأسناد ونقدتها نقداً داخلياً يتصل بالنصوص والأخبار والأشعار وما يتفق منها مع الوقائع والأحداث الصحيحة وما لا يتفق مما صنعه الوضّاعون . وقد زبّف كثيراً من الأشعار بحجة أنها ليست من نمط الشاعر المعين ولا من أسلوبه ، من ذلك أن نراه يقول في قصيدة تنسب لامرئ القيس إنها لا تشاكل كلامه والتوليد فيها بيّن . ويشك في شعر ينسب للأحوص شاعر المدينة في العصر الأموي ، لأنه ساقط سخيّف ، لا يشبه نمط الأحوص ، ويقول إن التوليد بيّن فيه ويشهد على أنه محدث . ويقول في شعر يُنسبُ إلى طرفة إنه لا يشبه مذهب طرفة ونمطه . وكل

ذلك فقد داخلى يعتمد أبو الفرج فيه على فحص المادة الشعرية نفسها لا فحص الأسانيد ، محتكماً إلى ذوقه وخبرته الفنية بأساليب الشعراء وخصائصهم في الصياغة والتعبير .

ويكشُرُ في مخطوطات الدواوين الجاهلية والإسلامية أن تُنسَبَ إلى رواية البصرة أو إلى رواية الكوفة ، وكان الأولون يبالغون في التشدد والتوثق ، وفي مقدمتهم الأصمعي الحجة الثقة ، وقد رُويت عنه ستة دواوين هي : ديوان امرئ القيس وديوان النابغة وديوان زهير وديوان طرفة وديوان عنرة وديوان علقمة بن عبدة ، وتفاوت رواياتها في مدى الصحة والتوثيق ، وأوثقها روايته التي احتفظ بها الأعمى الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦ للهجرة ، لا لأنها تُنسَبُ إليه فحسب ، بل لأن لها سنداً متصلاً رفيعاً ، إذ رواها الشنتمري - كما جاء في فهرسة ابن خيبر - عن أبي سهل ابن يونس بن أحمد الحرّاني ، عن شيوخه : أبي مروان عميد الله بن فرج وأبي الحجاج يوسف بن فضالة وأبي عمر بن أبي الحباب ، كلهم يروونها عن أبي علي القالي ، عن أبي بكر بن دريد ، عن أبي حاتم ، عن الأصمعي . وهو سند عالٍ يوثق هذه المجموعة ونسبة روايتها إلى الأصمعي توثيقاً عظيماً ، فقد حملها جيلة من العلماء الأثبات جيلاً عن جيل حتى وصلت إلى الشنتمري . وحقاً هناك روايات أخرى لتلك الدواوين تحمل زيادات كثيرة ، ولكن هذا نفسه يجعل الباحث لا يطمئن إليها خشية أن تكون هذه الزيادات من المنحولات الوفيرة التي أضينت إلى الشعراء الجاهليين .

وما يدل بوضوح على خطورة توثيق الرواية للديوان ، وأنها إن لم تكن موثقة صعبت دراسة الشاعر واضطربت ، رواية ديوان الأعشى ، فقد نشره جابر في لندن سنة ١٩٢٨ معتمداً على طائفة من المخطوطات ، إحداهما تنسب إلى ثعلب تحتفظ بها مكتبة الإسكوريال ، والأخرى تحتفظ بها دار الكتب والوثائق المصرية ، وباريس ، ولبدن ، وهن مجهولات النسب ، مما يَدْخُلُ عليهن الوهن . على أن المخطوطة المنسوبة إلى ثعلب غير موثقة ، إذ لا نجد لها نسباً واضحاً إليه على نحو ما وجدنا عند الشنتمري في روايته للشعراء الستة الجاهليين . ووجد جابر أن تلك المخطوطة المنسوبة نسباً واهياً إلى ثعلب تحمل سبعاً وسبعين قصيدة ومقطوعة ، فاعتمدها

أساساً لنشر الديوان وأضاف إليها خمس قصائد من المخطوطات الأخرى . وفي دار الكتب والوثائق المصرية مصورة جديدة عن المكتبة المتوكلية اليمنية ، هي مختارات من شعر الأعشى تتضمن ستاً وأربعين قصيدة ومقطوعة ، ومع أنها مختارات نجد فيها قصائد غير مثبتة في نشرة جاير للديوان . ومن يتصفحها يجد به كثيراً من القصائد المليئة بألفاظ القرآن وأساليبه والزخرفة بالمواظ مما يدل دلالة قاطعة على أنها وضعت على الأعشى في عصر متأخر عن عصره ، إذ كان جاهلياً وثنياً لا يؤمن بالقرآن ولا بتعاليمه .

ومما لا ريب فيه أن القدماء عُنوا عناية واسعة بتوثيق دواوين الشعر القديم ، وكانوا لا يزالون ينصّون على ما زاد في بعض الروايات كما كانوا ينصّون أحياناً على أوثقها ، من ذلك أن نرى ابن النديم يذكر المفضليات للمفضل الضبي فيقول : « هي مائة وثمان وعشرون قصيدة ، وقد تزيد وتنقص ، وتتقدم القصائد وتتاخر ، بحسب الرواية عن المفضل ، والصحيحة التي رواها عنه ابن الأعرابي » وكان تلميذه وربيبه كما كان علماً من الأعلام الثقات في اللغة ورواية الشعر . وابن النديم بذلك يلفت من يريد الرواية الوثيقة للمفضليات إلى رواية ابن الأعرابي ، فهي أعلى الروايات وأوثقها ، وهي التي بنى عليها ابن الأنباري شرحه المعروف للمفضليات .

ويلقانا في بعض الدواوين الشعرية القديمة أنها من صنعة هذا العالم اللغوي الكبير أو ذلك ، وكانوا يعنون بذلك أنه راجع الروايات المختلفة للديوان وقابل بينها وأخرجه معتمداً عليها أو قل معتمداً على أوثقها وأضبسطها في رأيه ، ومن الدواوين التي تعددت الصنعة فيها ديوان ذى الرمة ، ومن أقدمها صنعة أبي الحسين المهلبى وقد اعتمد فيها على روايتين أولاهما من طريق ابن ولاد المصرى عن ثعلب عن أبي نصر أحمد بن حاتم تلميذ الأصمعى ، وثانيتها من طريق أستاذه إبراهيم النجيرى المصرى عن أسود بن ضَبَّعان عن ذى الرمة . ولم يُقَدَّر لهذه الصنعة أن تبتى حتى عصرنا ، وربما كان أهم سبب في ذلك أن تلميذ المهلبى وهو أبو يعقوب النجيرى صنع الديوان صنعة جديدة ألحق فيها بطريق رواية أستاذه المهلبى الأولى طريقاً ثانياً ، وكذلك ألحق طريقاً ثانياً بطريق الرواية الثانية . وهذه الصنعة هي التي بقيت منها أو قل نُقلت

عنها نسخٌ لحقت عصرنا وظلت حية إلى اليوم . وأبو يعقوب هو يوسف بن يعقوب النجيري المصري المتوفى سنة ٤٢٣ وفيه يقول ابن خلكان في ترجمته : « أكثر ما تُروى الكتب القديمة في اللغة والأشعار العربية وأيام العرب في الديار المصرية من طريقه ، فإنه كان راوية لها عارفاً بها » . ونرى مخطوطات ديوان ذي الرمة التي ترجع إلى صناعته تذكر روايتين اعتمد عليهما فيه ، كما نذكر لكل رواية طريقين ، أما الرواية الأولى فعن ثعلب عن أبي نصر أحمد بن حاتم تلميذ الأصمعي وراوى مصنفاته ، وطريقها الأول أبو الحسين علي بن أحمد المهلبى المصرى المتوفى سنة ٣٨٥ عن أبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد شيخ العربية بالديار المصرية المتوفى سنة ٣٣٢ عن أبيه اللغوى النحوى محمد بن ولاد المتوفى سنة ٢٩٨ عن ثعلب عن أبي نصر أحمد بن حاتم . وطريقها الثانى جعفر بن شاذان القسّمى اللغوى النحوى عن أبي عمر الزاهد غلام ثعلب وراوى مصنفاته عن ثعلب عن أبي نصر أحمد بن حاتم . أما الرواية الثانية فعن إبراهيم بن المنذر المتوفى سنة ٢٣٦ عن أسود بن ضبّعان عن ذي الرمة . وطريقها الأول أبو الحسين علي بن أحمد المهلبى عن إبراهيم بن عبد الله النجيري اللغوى النحوى نزيل مصر المتوفى بها سنة ٣٥٥ عن أحمد بن إبراهيم الغنوى عن هلال الرقى المتوفى سنة ٢٨٠ عن إبراهيم بن المنذر عن أسود بن ضبّعان عن ذي الرمة ، وطريقها الثانى أبو عمران بن رباح أستاذ أبي يعقوب النجيري عن إبراهيم بن عبد الله النجيري عن بقية سنده آنف الذكر . وقد قام أبو يعقوب النجيري على كل هذه الطرق محققاً مقارناً ، آخذاً بأهمها في تحمل الرواية عند القدماء وهى القراءة ، على الشيوخ الأثبات الثقات ، فقد قرأ الديوان وشرحه حرفاً حرفاً على أبي الحسين المهلبى من طريقين وكذلك على جعفر بن شاذان من طريق يرتفع إلى ثعلب عن أبي نصر أحمد بن حاتم وعلى أبي عمران بن رباح من طريق يرتفع إلى إبراهيم بن المنذر عن الأسود بن ضبّعان عن ذي الرمة . ثم عمد إلى صناعته في صورته التي حملها عنه الرواة بحيث أصبح الديوان وشرحه من عمله وإخراجه . وعادة يدل الأسلاف على هذا العمل العلمى الدقيق بلزاء الدواوين القديمة بكلمة «صنعة» فيقولون مثلاً: هذا الديوان أو ذاك من صنعة ثعلب أو صنعة السكرى يريدون أنه راجع رواياته وقابل بينها مستخرجاً منها نسخة من الديوان موثقة غاية التوثيق مضبوطة آتم ضبط وأكملة .

وكثيراً ما كانوا يكتبون سند الرواة على الصفحة الأولى من الديوان ، ودائماً تتقدم النسخة المسندة غيرها من النسخ حتى في الرواية الواحدة ، ونضرب مثلاً لذلك ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب فله مخطوطات مختلفة تحتفظ بها المكتبات في العالمين العربي والغربي ، وكلها - ما عدا نسخة وحيدة - غير منسوبة ، مما يضعف الثقة بها ، غير أن هناك نسخة موثقة تحتفظ بها مكتبة ليننجراد ، ونجد على الورقة الأولى منها أنها مروية عن طريقين : طريق السيرافي العالم النحوي المشهور ، عن ابن الصفار ، عن السكري عن ابن حبيب ، ثم طريق أبي الحسن محمد بن العباس بن الفرات ، عن أبيه أبي الخطاب العباس بن أحمد ، عن أبي سعيد الحسن ابن الحسين السكري ، عن ابن حبيب . وعقب ذكر هذين الطريقين من الرواة كُتِبَ أن المخطوطة سماع محمد بن أحمد بن عمر الخلال أبي الغنائم أحد العلماء اللغويين . وقد روى ابن حبيب الديوان عن ابن الأعرابي وعمارة حفيد جرير . وكل هذا توثيق قوي للنسخة وروايتها ، ولا شك أن سماع أبي الغنائم لها يضيف إلى سندها ثقة فوق ثقة ، إذ يعنى ذلك أن النسخة ليست منقولة عن نسخة مخطوطة ، بل هي نسخة مسموعة ، وكان النقل عن المخطوطات مباشرة يفضي إلى كثير من التصحيف .

ومثل ثان من العصر العباسي هو ديوان أبي نواس ، وقد نشر المستشرقون منه رواية حمزة الأصفهاني ، وهي تشتهر عند القدماء بكثرة ما فيها من منحولات على الشاعر ، ونُشر الديوان في البلاد العربية نشرات مختلفة ، ولكنها جميعاً لم تعتمد على رواية موثقة لعالم لغوي مشهور ، وإذا عرفنا أن أبا نواس تحول إلى شخصية شعبية تمثل كل ما كان في العصر العباسي من مجون عرفنا تَوّاً خطورة نشر ديوانه من روايات أو نسخ غير موثقة ، ويصور ذلك من بعض الوجوه قول ابن المعتز في طبقاته : « إن العامة الحمقى قد لهجت بأن تنسب كل شعر في المجون إلى أبي نواس ، وكذلك تصنع في مجنون بني عامر ، كل شعر فيه ذكر ليلي تنسبه إلى المجنون » . ولم تقف المسألة عند العامة فقد تجاوزتهم إلى الرواة ، ولم تقف أيضاً عند شعر الخمر والمجون ، فقد أضيف إليه كثير من أشعار معاصريه في جميع الموضوعات ، ويكفي أن نذكر مثلاً أن أشعاراً للنظام المتكلم في الغزل والمديح أضيفت إليه كما أضيف

إليه كثير من أشعار أبي العتاهية في الزهد . ولذلك كانت تشتد الحاجة إلى رواية موثقة لديوان هذا الشاعر ، وفي دار الكتب المصرية مخطوطة مروية عن الصولي ، وهو من الرواة الأثبات ، ومع أنها محدودة الصفحات بالقياس إلى ما نُشر من طبعات ديوانه نرى الصولي ينصّ فيها على بعض المنحولات على الشاعر ، وجرى أن يُعنى بها بعض المحققين ويتخذها أصلاً لنشر هذا الديوان نشرة علمية سديدة .

## ٤

## توثيق المصنفات اللغوية والأدبية

إذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا في توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد مستضيين بجهود المحدثين في نقد الرواة وبتون الحديث ونصوصه فإنهم بذلوا نفس الجهد في توثيق المصنفات اللغوية والأدبية المعرقة في التدم ، لما كان يحدث كما أسلفنا من أن عالماً من العلماء يملى على تلاميذه إملاءات في أحد الموضوعات ولا يدونها بنفسه ، إنما يدونها بعض هؤلاء التلاميذ وينسبها إليه . وأحياناً كان يرسم خطة لكتاب ويأذن لبعض أصحابه أو تلاميذه في تصنيفه ، فيغمض الأمر ولا يدري العلماء أهو من تصنيفه أم من تصنيف تلميذه . ومن الكتب التي توضح ذلك معجم العين المنسوب إلى الخليل بن أحمد رافع صرح النحو ومشيد بنيانه وأركانه ومؤسس علم العروض وواضع أوزانه وتفاعليه ومصطلحاته ودوائره التي بهرت الفطن والعقول بما أدار فيها من أجزاء التفاعيل ، فإذا هي تحصر أوزان الشعر العربي المستعملة وتضم أوزاناً أخرى على قياسها مهملة لم يستعملها العرب . وهو صنيع يدل على إتقانه للعلوم الرياضية وتمثله لنظرية التباديل والتوافيق في الرياضة تمثلاً منقطع النظر . ونجد نفس الأسلوب في المنهج الذي وضع على أساسه معجم العين المرتب على مخارج الحروف ، وقد سُمى باسم أول حرف فيه وهو العين ، وأحصيت فيه كلمات اللغة وحُصرت حصراً دقيقاً بتقليب كل الصيغ الثنائية والثلاثية والرابعة والخامسة ومزاداتها ، بحيث يستوفى كل الكلمات التي نطق بها العرب والأخرى المهملة التي لم ينطقوا بها ولا جرت في لسانهم

وكلامهم . وهذا الحصر اللغوي الذي استُغِلَّت فيه نظرية التبادل والتوافق على نحو ما استُغِلَّت في وضع علم العروض جعل نقرأ من القدماء يظنون أن معجم العين من صُنْع الخليل ، وذهب نفر آخر إلى أنه من صنع تلميذه الليث بن رافع ابن نصر بن سيار وأن الخليل نَهَجَ له الطريق وسار فيه ، وقال آخرون بل هو من صنع كثير من العلماء وأنه لم يؤخذ منهم مشافهة ، إنما تداوله الوراقون وتناقلوه ، مما كان سبباً في أن يدخل عليه كثير من الخلل والاضطراب .

وابنرى علماء مختلفون ، في مقدمتهم الزبيدي اللغوي الأندلسي الذي ألف مختصراً للمعجم ، يدرسونه ويفحصون أسانيده ومادته وتاريخ انتشاره والمكان الذي انتشر منه وشاع في الآفاق ، حتى يتوثقوا من حقيقة نسبته إلى الخليل وهل هي صحيحة أو غير صحيحة . أما المكان الذي ذاع منه فعرفوا أنه خراسان ، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقره ، وأما الزمن الذي ظهر فيه فوجدوه متأخراً عن عصر الخليل ، إذ ظهر حوالي منتصف القرن الثالث للهجرة ، أي بعد وفاة الخليل بنحو ثمانين عاماً . ورجعوا إلى أسانيده ورواته المنبئين في صفحاته فوجدوا العجب العجيب ، إذ وجدوا مؤلفه يروي عن الأصمعي وابن الأعرابي ، وهما من الجيل التالي للخليل ، فهل يعقل أن يروي سابق عن لاحق ؟ بل وجدوا المؤلف يروي عن المسعري عن أبي عبيد القاسم بن سلام ، وقد توفي الخليل سنة سبعين ومائة في حين وُلد أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين ، فلا يُعقَل أن يكون الخليل رَوَى عنه فضلاً عن تلميذه المسعري . وبلغ من دقة هؤلاء العلماء في التوثيق أن استقصوا كتابات جيلين من علماء اللغة بعد الخليل : جيل الأصمعي وأبي عبيد وابن الأعرابي ، وجيل أبي حاتم وابن السكيت والرياشي فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل في اللغة شيئاً ، ولو أنه ترك حقاً معجم العين بين أيديهم وتحت أبصارهم لزيّنوا كتبهم ومباحثهم بالنقل عنه .

ولم يكتف هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده ، فقد فحصوا مادته ومثنته ، فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة في العالم العربي وكثرة الجلل والفساد في نصّه ، مما جعل علماء اللغة الأثبات لا يلتفتون إليه ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه ، وتصدّى الزبيدي في مختصره لفحص ما يحمل من عتاد لغوي

فحصاً دقيقاً ، وإذا هو يقطع بأن هذا العناد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله، إذ وجد جميع ما فيه من معاني النحو لا يجرى على مذهب البصريين وأستاذهم الخليل ، إنما يجرى على مذهب الكوفيين ، مما ينفي نسبته إلى أى بصرى فضلاً عن الخليل مؤسس النحو البصرى وواضع مصطلحاته وقواعده، وكذلك الشأن فى التصاريح المتناثرة فى المعجم، فإن جوانب كثيرة منها تستمد من مذهب الكوفيين. ووجد أيضاً فيه اختلالاً واسعاً فى الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن يصدر عن عالم نحوى متمكن ، بل عن شتدأ شيئاً من النحو. وبهذا النقد الداخلى لمادة المعجم طعن فى نسبته إلى الخليل أوجد العصر— كما يقول — الذى لم ير نظيره، وقريع الدهر الذى لم يُعرف عديله، الذى بسط النحو ومدّ أطنابه وسبب علله وفتق معانيه حتى بلغ أقصى حدوده وانتهى إلى أبعد غاياته . ونرى الزبيدى يقصر طعنه على ألفاظ المعجم وحشوه ، أما رسمٌ منهجه فأبقاه للخليل ، كما أبقاه آخرون ممن طعنوا فى المعجم . وهم جميعاً لم يصرّحوا بسبب هذا الإبقاء ، وسببه ما أسلفناه من أن هذا المنهج الذى رسم للمعجم يلتقى بمنهج الخليل فى استقصائه لأوزان الشعر العربى . فالمنهجان جميعاً يستلزمان معرفة دقيقة بنظرية التباديل والتوافيق الرياضية فى حصر جميع الأوزان المستعملة والمهملة وكذلك فى حصر جميع الألفاظ المهملة والمستعملة ، فحرى أن يكون راسم المنهجين واحداً .

ولعل فى هذا الصنيع لأسلافنا ما يلفتنا إلى التثبت من صحة نسبة أى كتاب إلى صاحبه ، فقد تكون نسبته مغلوطة ، وليس الكتاب للعالم الذى وضع اسمه عليه ، ومما يصور تحطّر ذلك أن أحد المحققين المعاصرين وجد فى المكتبة الوطنية بباريس مخطوطة نحوية منسوبة إلى على بن عيسى الرّمّانى المتوفى سنة ٣٨٦ للهجرة بعنوان : « توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب » فحسبها طرفةً نفيسة للرّمّانى ظفر بها ، ولم يلبث أن مضى فى تحقيقها ثم أخذ فى طبعتها ونشرها مع تقديمه لها بمقدمة عن الرّمّانى . ولم يكده ينتهى من نشر الكتاب وطبعه حتى عرف أنه مغلوط العنوان واسم المؤلف جميعاً ، كما تشهد بذلك نسخة وثيقة من الكتاب ، محفوظة بدار الكتب المصرية ، وعنوانه فيها : « شرح الأبيات المشكّلة الإعراب »

واسم مؤلفه أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي المتوفى بعد الرماني بنحو قرن سنة ٤٨٧ . واضطُرَّ المحقق لذلك أن يعود ، فيضع في أول الكتاب ورقة تحمل عنوانه واسم مؤلفه الحقيقيين وأن يلحق به الفروق بين نسخته الباريسية والنسخة القاهرية .

ولذلك يكون من النفاسة بمكان عظيم أن يعثر المحقق لكتاب على نسخة منه بخط مؤلفه ، فإنها حينئذ تحمل الشهادة الوثيقة على صحتها ، شهادة لا يرق إليها الشك ، وتكاد تلحقها في الثقة النسخة التي يكتبها عنه بعض تلاميذه ، فإذا كتَّسَبَ له عليها سماعاً أو عَرَضاً أو إجازة أصبحت لا تقل ثقةً عن نسخة المؤلف الأصلية ، وكذلك الشأن في النسخة المعارضة على الأصول ، وخاصة إذا كان الذي عارضها لا يقل عن مؤلفها علماً وفضلاً . ويصور ذلك من بعض الوجوه ما يُروى عن الجاحظ من أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد في بعض قَدَمَاتِهِ إليها أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات في وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيويه ، وقبل أن يحملها إلى مجلسه أعلم بها بعض موظفي ابن الزيات ، فلما دخل عليه قال له : أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب ؟ فأجابه الجاحظ : ما ظننت ذلك ، ولكنها بخط الفرّاء ومقابلة الكسائي وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ ، فقال له ابن الزيات شاكرًا : هذه أجلُّ نسخة توجد للكتاب وأغربها . فأحضرها الجاحظ إليه ، وسرَّ بها ، ووقعت منه أجمل موقع .

وبما يؤثّق النسخة ما يذكره ناسخها في آخرها من تاريخ كتابتها وتاريخ النسخة التي أخذ عنها ، وقد يكون أخذها عن نسخة المؤلف أو عن نسخة بعض تلاميذه أو عن نسخة رواة موثّقين يتصل سندهم بالمؤلف . على أنه ينبغي الاحتراسُ إزاء التاريخ المثبت على النسخة ، فقد يحدث مثلاً أن ينقل ناسخ في القرن التاسع الهجري نسخة عن أصل كتُب في القرن الخامس فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته في نسخته دون أن يشير بحرف إلى أنه نقل عنه نسخته . وهو جانب لا ينكشف إلا لمن يعرف تاريخ الخطّ العربي وهيئاته المادية في العصور المختلفة . ومعروف أن لكل عصر سالف صورة خاصة في الخطّ تميزه ، ويستطيع من يُحسّن التمييز بين صور الخطّ عند أسلافنا وتطورها الزمني أن يعين تاريخ النسخة التي لم ينص كاتبها في نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها .

ومما يلتقى أضواء قوية على توثيق المخطوطات ما يذكر في مقدمتها أو في تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف، وكان أسلافنا كثيراً ما يُهدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء أو الشخصيات البارزة ويصرِّحون بذلك في فواتحها، وقد ينوّهون بهم دون تصريح بالإهداء، ونضرب لذلك مثلاً كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القُرطبيّ الذي نُشر من نسخة حديثة فلإننا بمجرد أن نخصي في قراءة مقدمته نجد مصنفه يدعو لابن تومرت إمام دولة الموحدين الذي ادّعى أنه المهدي المنتظر، كما يدعو لخلفائه الذين كانوا يتلقون بلقب أمير المؤمنين: عبد المؤمن ويوسف ابنه ويعقوب حفيده قائلاً: « وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم، المهدي المعلوم، وعن خليفته: سيدنا أمير المؤمنين الوارثين مقامه العظيم، وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكميل والتتميم ». وهذا الدعاء صريح في أن الكتاب ألف في عهد يعقوب بن يوسف أمير الموحدين (٥٨٠ - ٥٩٥ هـ) وقد وصل دعاءه له وصلاً يدل على أنه كان لا يزال ناهضاً بمقاليد الحكم. وإذا مضينا في قراءة الكتاب وجدنا المؤلف يصف نفسه في تضاعيفه بأنه أندلسي صاحب بعض علماء الأندلس النابهين، إذ يقول: « كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي - رحمه الله - يُوَلِّعُ بعِلل النحو الثواني ويخترعها ». ومعروف أن السهيلي توفي سنة ٥٨١ للهجرة، وفي عبارة المؤلف عنه بلفظ « رحمه الله » ما يدل على أن الكتاب ألف بعد وفاته. وينبغي ألا نقف في توثيق مثل هذا الكتاب عند ذلك، بل لا بد أن نرجع إلى من ترجموا لابن مضاء لنرى هل ذكروا له هذا الكتاب؟ وفعلاً ذكره له مَنْ ترجموا حياته، ومما بوثق الكتاب أيضاً أن يكون المؤلفون بعد مصنفه اقتبسوا منه نصوصاً أو ذكروا له بعض الآراء المبثوثة في الكتاب. وفي كتاب « ارتشاف الضرب » و « شرح التسهيل » لأبي حيان كثير من آراء ابن مضاء التي أثبتتها في الكتاب، وبالمثل في كتاب السيوطي « همع الهوامع على جمع الجوامع ». وبذلك كله تصبح هذه المخطوطة الحديثة من كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي وثيقة النسبة إليه، ومعروف أنه كان قاضي قضاة دولة الموحدين وأنه توفي سنة ٥٩٢ للهجرة.

وهناك مصنفات كثيرة نجد على الورقة الأولى منها أنها موقوفة على طُلاب العلم ،  
ويذكرون عادة تاريخ وُقْفها ، وقد نجد عليها أسماء من تملكوها قبل أن توقف وتاريخ  
تملكهم لها . وقد نجد عليها أسماء بعض العلماء الذين قرأوها إما على صفحة  
العنوان أو في بعض الهوامش . ولا يفيدنا ذلك في التوثق منها فحسب ، بل يفيدنا  
أيضاً في معرفة من ثَقَفَها من العلماء ، وإذا كانت لهم مؤلفات تَمَسُّ موضوعاتها  
كان من الواجب مراجعتها لأنهم ربما أخذوا منها بعض فقر . ومن خير ما يصور  
ذلك من كتب الأدب والشعر مخطوطة المغرب لابن سعيد ، التي تحدث فيها عن  
مصر والمغرب والأندلس في خمسة عشر سفرأ أو مجلداً ، وتحفظ بقايا منها دار  
الكتب والوثائق القومية بالقاهرة كتبها ابن سعيد بخطه ، وسجل كتابته لها على  
صفحة العنوان في كل سفر من أسفارها الباقية ، وسجل كذلك اسم من أهداها  
إليه ومكان كتابتها وتاريخ الفراغ من كل سفر ، إذ دَوَّنَ عليها أنه كتبها في حلب  
لخراتة ابن أبي جرادة المشهور باسم ابن العديم ، ونجده يذكر في نهاية كل سفر  
تاريخ إنجازها ، وتقع كل هذه التواريخ بين سنتي ٦٤٥ و ٦٤٧ للهجرة .

وإذا مضينا نتصفح بقايا الكتاب وجدنا على غلاف السفر الرابع منه وهو من  
أسفار القسم الخاص بمصر هذه العبارة للصفدي المتوفى سنة ٧٦٤ : « طالعه وانتقى  
منه خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي عفا الله عنه » . وفي ذلك ما يدل  
على أن المخطوطة خرجت من ملك بني العديم لها بعد كتابتها بنحو قرن على الأكثر .  
ومن يرجع إلى كتاب الوافي بالوفيات للصفدي يجده يذكر في ترجمته لابن سعيد  
كتابه « المغرب » ويقول : « ملكته بخطه » . وفي أخباره أنه ولي كتابة الإنشاء  
بحلب ، فلعله تملك المخطوطة حين كان موظفاً هناك . وقد أكثر من الأخذ عنها في  
كتابه عن التراجم الأندلسية بكتابه الوافي . وواضح من ذلك أن النسخة معينة  
النسب ، فقد كتبها ابن سعيد في مكان وزمانٍ مُشْتَبِهين عليها وتملكها  
الصفدي وشهد في كتابه الوافي أنها بخط ابن سعيد ، فهي مخطوطة وثيقة  
عالية الثقة .

ويجانب تملك الصفدي للمخطوطة نجد أسماء كثيرين من العلماء والأدباء  
يوقعون بأسمائهم مصرحين بأنهم قرأوها ، وقد يعيّنون الزمن الذي قرأوها فيه ، من

ذلك أن نقراً على غلاف السفر الرابع هذه العبارة : « استفاد منه داعياً لمالكة إبراهيم بن دقاق عفا الله عنه ورحمه، أمين» كما نقراً: « طالع أحمد بن عبد الله بن الأوحدي سنة ٨٠٢»، وكذلك نقراً: « استفاد منه داعياً لمالكة أحمد بن علي المقريزي سنة ٨٠٣» ونجد أساء أخرى مثل: فتح الله سنة ٨١٠، وخليل بن عمر بن المحتاج الإسعردى . وليس هذا كل ما نجده على الغلاف ، فنحن نجد أيضاً حتم السلطان المؤيد شيخ الذي ولى سلطنة مصر بين سنتي ٨٠٨ و ٨٢٤ وبجانبه إشارة إلى أنه وقف النسخة على مكتبة مسجده . ومعنى ذلك أن المخطوطة انتقلت إلى مصر منذ القرن الثامن الهجري فإن ابن دقماق توفي سنة ٧٩٠، ولعل الذي نقلها الصفدي نفسه حين كان يتولى الإنشاء بالقاهرة ، ثم اشتراها — فيما بعد — السلطان المؤيد شيخ ووقفها على مكتبته لينتفع بها طلاب العلم والباحثون . وظل جهابذتهم يطلعون عليها ويدونون ذلك على غلافها في عصور مختلفة ، ومن سجل اطلاعه عليها وانتفاعه بها أحمد بن محمد الحنفي الحموي سنة ١٠٨٧ ومحمد بن محمد الأمير العالم الأزهرى سنة ١١٩١ والشيخ حسن العطار شيخ الأزهر في القرن الماضي ، وله تعليقات وحواش متناثرة على صفحاتها وخاصة على قسم مصر .

وقد نُفِستُ من المغرب نصوص كثيرة في الكتب التي تلتها ، ومثل هذه النصوص المنقولة عن أى كتاب حرية بأن توثق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وقد ذكرنا آنفاً أن الصفدي نقل عنه تراجم أندلسية كثيرة في كتابه « الوافي بالوفيات » ونقل ابن فضل الله العمري في ترجمته لابن سعيد بكتابه مسالك الأبصار فقراً من مقدمته للمغرب ، وأهم من ذلك أنه نقل شطراً كبيراً من مقدمات الكتاب المفقودة عن فضل الأندلس مع موازانات بين المغرب والمشرق . ومن نقل عنه أيضاً المقرئى ونسخ وخاصة ما كتبه ابن سعيد في وصف الفسطاط والقاهرة . ونرى المقرئى في نفع الطيب يذكره عشرات المرات ، وأكثر ما نقرؤه في النسخ من أشعار وتراجم للشعراء إنما هو مجلوب منه ، ولا نبالغ إذا قلنا إننا إذا استثنينا مقدمة المقرئى عن رحلته إلى المشرق وبعض من ترجم لهم ممن زاروا المشرق وحجوا البيت الحرام وما كتبه في خواتمه عن إخراج المسلمين من الأندلس وترجمته لابن الخطيب وجدناه لا يعدو أن يكون نقولاً غير مرتبة من كتاب المغرب لابن سعيد ، أو بعبارة أدق من القسم

الأندلسي في هذا الكتاب . وهي تأخذ شكل سيول مترامية متدافعة من نهر كبير هو كتاب المغرب ، وكانت منعقدة به في تراجم منظمة ، فإذا هي تصبح أشثاتاً في غير نظام ، خبر من هنا وخبر من هناك وشعر من هنا وشعر من هناك ، وقد يُسقى المقرئ على الترجمة أو قل قد يقتبسها جميعها مرة واحدة ، وليته صنع ذلك دائماً . على كل حال مثل هذا الصنيع من المقرئ من شأنه أن يوثق الكتاب الأصلي وخاصة إذا لم يتح له ما أتيج للمغرب من كتابته بخط مؤلفه ومن شهادات العلماء عليه بقرائه ومن وقفه على الطلاب . ولا شك في أن اقتباسات المقرئ وغيره من شأنها أن توثق الكتاب ونسبته إلى صاحبه نسبة صحيحة .

٥

### نسخ الأصول وتحقيقها

أول أداة من أدوات التحقيق جمع نسخ الكتاب المخطوطة من المكتبات في البلاد العربية والغربية ، وحين تتجمع نسخ الكتاب في أيدينا نرتبها حسب القدم ، ودائماً تُتخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأم التي ننشر على أساسها الكتاب . ولا نترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسودة لكتابه عدل عنها وأدخل عليه زيادات مختلفة ، وكذلك إذا كثرت فيها الحروم أو كثر المحو والتآكل ، وحينئذ نقدم عليها نسخة أحد تلاميذه ، فإن لم توجد قدمنا النسخة المنسوبة إلى بعض العلماء الثقات . وإذا لم يكن في النسخ نسخة منسوبة ولا أخرى مسندة أو مروية نظرنا في النسخ ، وحاولنا أن نقسمها إلى عشائر متقابلة مفردين كل عشيرة على حدة بميزاتها التي تستقل بها من حيث الضبط المتناظر فيها والأخطاء المتأثلة . ودائماً تُعرف صلة نسخة بأختها بما دخل فيها من خلل أو تقديم لبعض أوراقها وتأخير .

وإذا ما استطعنا تقسيم النسخ إلى عشائر أو فصائل نظرنا في مدى صلة كل عشيرة بالعشيرة الأخرى وجعلنا دائماً أقدم النسخ في كل عشيرة أمماً لها . وإذا لم

نستطع أن نميز في النسخ بين عشار متقابلة أثبتنا في الهوامش الفروق بينها جميعاً . متخذين أقدمها أصلاً للتحقيق . وكثيراً ما ترجع النسخ إلى أصل واحد ، وحينئذ يُسْتَعْنَى به عنها ، ونفرض أننا وجدنا عشر نسخ من كتاب ولاحظنا أن أربعة منها ترجع إلى أم واحدة اكتفينا بالأأم في المقابلة ، وبالمثل لو أننا لاحظنا أن ثلاثاً أخرى ترجع إلى أم واحدة استغنينا بها ، إلا أن تكون الأُم نقص منها شيء ، حينئذ نرجع إلى الفروع . ودائماً ترتفع قيمة النسخة التي يوجد عليها إجازة بالسماع أو القراءة أو الوقف على مكتبة مهمة أو المقابلة والمعارضة على نسخ قديمة . وكانوا يكتبون تاريخ فراغهم من كتابة النسخة ، وقد يذكرون أنهم كتبوها استملاء ، وقد يذكرون أنهم نسخوها من مخطوطة المؤلف أو من مخطوطات أحد تلاميذه .

وليس معنى ما قدمنا أن النسخ غير الموثقة ينبغي إهدارها ، فقد لا يكون لكتاب مهم سوى نسخة متأخرة مليئة بالأخطاء ، وإذن ينبغي نشرها منه ، حتى تظهر نسخة خير منها فيعيد الناشر تحقيقه للكتاب على أساسها ، ويصور ذلك من بعض الوجوه مخطوطة كتاب الرد على النحاة لابن مضاء ، الذي نُشر على أساسها ، وكانت محفوظة بالمكتبة التيمورية فإنها كانت مليئة بالأخطاء ، وصُحِّحت بالمعارضة على كتب النحو ونُفِيت عنها الأخطاء والتحريرات الكثيرة التي كانت تملؤها . وما يدل على ما للنسخ غير الموثقة أحياناً من أهمية بعيدة نشرة ديوان الأعشى ، فإن جابر ناشره أبلى فيه بلاء طويلاً ، وقد اعتمد — كما أسلفنا — في نشره على مخطوطة منسوبة إلى ثعلب تحمل سبعاً وسبعين قصيدة ومقطوعة وأضاف إليها خمس قصائد وجدها في مخطوطات أخرى مجهولة النسب . وتلقانا في الديوان سطور مكانها بياض في الأصول وتحريرات وتصحيقات مختلفة . ونُشر الديوان في القاهرة نشرة تعتمد على نشرة جابر دون رجوع إلى مخطوطات جديدة . ثم تصادف أن صورت دار الكتب المصرية مخطوطة من المكتبة المتوكلية اليمنية سبق أن أشرنا إليها بها ست وأربعون قصيدة ومقطوعة للأعشى ، ومع أنها غير وثيقة وتتضمن منتحلات على الأعشى كثيرة تعطى الفرصة لملء بعض البياضات في النشرتين السالفتين وتصحيح كثير من الأخطاء ، وإعادة نشر الديوان نشرة جديدة . وفي ذلك ما يبين أهمية النسخ المخطوطة

حتى لو كانت متأخرة وغير وثيقة ، وبها تحريفات وتصحيقات : فقد تصلح بعض التصحيقات والتحريفات في نسخ أخرى .

وينبغي ألاَّ نُخَدِّعَ بِقَدَمِ النسخة من حيث هو ، فقد نجد نسختين لكتاب ؛ إحداهما قديمة كثيرة الأخطاء والثانية حديثة دقيقة الضبط لأنها نُقِلت عن أصل أكثر صحة من النسخة القديمة ، وحينئذ يتحتم أن نتخذ النسخة الحديثة أصلاً لتحققنا على الرغم من حداثتها . وإذا كان في نص النسخة القديمة التي اخترناها أصلاً مواضع خطأ واضح صححناها من النسخ الأخرى . إذ يجب أن ننشر الكتاب في أصح صورة لقراءته التي رُوي بها أو كُتِب في نُسخ مختلفة . ولا يختلف اثنان في أن رائدنا من النشر والتحقيق أن ننشر الكتاب في الصورة التي أخرجها بها المؤلف بقدر المستطاع .

وينبغي أن نشير إلى أن من كتب العصور السالفة ما كثر تداوله في الماضي حتى أصبح شعبياً ، وحتى أضيفت إليه بسبب شعبيته زيادات مطردة على توالي الأزمنة ، وهي زيادات من شأنها أن تجعل نسخه متفاوتة تفاوتاً واسعاً على نحو ما هو معروف عن كتاب ألف ليلة وليلة؛ فإن القُصَّاص أدخلوا على حكاياته كثيراً من الزيادات والإضافات مما جعل مخطوطاته تمثل عشرات بل قبائل متباعدة . وفي مثل هذا الكتاب يختار المحقق مخطوطات عشيرة واحدة من عشائره المتعددة ، ويقارن بينها مستخلصاً منها مخطوطة جيدة يجعلها أساساً أو أصلاً لنشره مُوازناً في الهوامش بينها وبين أخواتها في نفس العشيرة ، أما النسخ التي ترجع إلى عشرات مغايرة لصورة عشيرته وفروعها المختلفة ، فيدعها ، أو قل يبعدها ، فلا يدخلها في هوامشه ولا في مقارناته بين نسخ العشيرة الواحدة .

وكان أسلافنا يعرفون أهمية الأصول الصحيحه . وكانوا يميزون بدقة بين خطوط المؤلفين والعلماء المصنفين ، ولذلك قد يلقانا مثل قول أبي حيان ، وقد نقل عن الجاحظ بعض النصوص : « ومن خطه الذي لا أرتاب فيه نقلت » . وشددوا كثيراً في أن تكون المخطوطة مقابلةً أو معارضةً على نسخ أصلية . وقد اصطَلَحوا

فما يتضح سقوطه في أثناء المعارضة أن يُخَطَّ من موضع السقوط في السطر خطٌ معطوفٌ بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الساقط ويسمونه « اللِّحَق » بفتح اللام والحاء ، سواء أكتب على يمار الصفحة أو على يمينها ، وكانوا يكتبون في نهاية اللحق كلمة « صح » . أما ما يتضح خطؤه فكانوا يمدون عليه خطأً أوله كالصا ، ولما كانت تشبه الضبة سمو ذلك تضييباً أو تمريضاً أو تصحيحاً ، وصورتها على هذا النمط : ص وكانوا إذا زادت كلمة أو عبارة ليست من الكتاب نفوها عنه بالحك أو المحو أو الضرب عليها بخط . وقد يضعون نصف دائرة على أول المزيد وأخرى على آخره ، وربما وضعوا بدلها دائرتين صغيرتين .

ولا بد أن نلاحظ أن من المؤلفين من كانوا إذا صنفوا كتاباً وأخذهم عنهم الطلاب عادوا فزادوا فيه زيادات كثيرة ، وقد يزيدون فيه كلما أملاه عليهم بحيث تصبح هناك منه نسخ مختلفة الحجم كبراً وصغراً ، ومما يصور ذلك من بعض الوجوه نسخ كتاب الحماسة البصرية لعلي بن أبي الفرج البصرى ، إذ يوجد منها ثلاث نسخ بمكتبات إستانبول كتبت في حياة المؤلف لإحداها بمكتبة نور عثمانية كتبت سنة ٦٥١ والثانية بمكتبة عاشر أفندى يظن أنها كتبت قبل سابقتها والثالثة بمكتبة راغب باشا كتبت سنة ٦٥٤ وهي تتفاوت في عدد المقطوعات والقصائد وفي الترتيب والتقديم والتأخير للأشعار ، وطبعي أن يتخذ المحقق النسخة الأخيرة أصلاً للنشر ، ويقارن في الهوامش بينها وبين النسختين الأخرين ، لأنها آخر نسخة كتبها المؤلف وهي تعد بذلك النسخة التي ارتضاها لتكون النص الذي يستقلُّ عنه .

ومن الكتب التي تصور لإضافات المؤلفين وعوودهم إلى ما كانوا يُملونه بالتنقيح والتهذيب كتاب الياقوت في اللغة لأبي عمر المطرّز ، فقد ابتداءً بإملائه على الطلاب بمسجد المنصور ببغداد في يوم الخميس ليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلثمائة ومضى في الإملاء مجلساً مجلساً حتى انتهى إلى آخره . وأخذ تلاميذه بعد ذلك يتعمرون عليه الكتاب ، وهو يزيد وينقح فيه ، واختار من بينهم نسخة تلميذه أبي إسحق الطبري لتكون القدوة الحسنة ، وسمعا الطلاب وهو يعرضها عليه . وعاد أبو عمر فأضاف إلى الكتاب زيادات جديدة في أثناء قراءته عليه لثلاث بقين من ذى القعدة سنة تسع وعشرين وثلثمائة ، والطلاب

بين يديه يراجعون نسخهم ويُدخلون عليها كل ما يضيفه أو يصححه . وزاد في الكتاب بعد ذلك زيادات أخرى ، ورأى أن تكون آخر ما يُزاد عليه ، وجمع لذلك الطلاب في يوم الثلاثاء من جمادى الأولى لسنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة ، واختار من بينهم أبا إسحق الطبري ليقرا نسخة التي كان قد حررها عليه ، والطلاب من حوله يسمعونه معارضين على نسخه نُسخهم . وأعلن أبو عمر أن هذه هي العرصة الأخيرة لكتابه، إذ أُملي على الطلاب في خاتمه مائتة: «هذه العرصة هي التي تفرّد بها الأستاذ أبو إسحق الطبري آخر عرضة أسمعها ، فمن روى عنى في هذه النسخة وهذه العرضة حرفاً ، وليس من قولى فهو كذّاب على ، وهي من الساعة إلى الساعة من قراءة أبي إسحق على سائر الناس ، وأنا أسمعها حرفاً حرفاً . . وإنما أطلنا في بيان إخراج أبي عمر المطرز لهذا الكتاب وتعدد هذا الإخراج ، لتوضح فكرة المسودات والمبيضات للمصنفات السالفة ، ولندل على ما كان يأخذ به الأسلاف أنفسهم من تحرر بالغ فيما يملون ويصنفون ، إذ كانوا كثيراً ما يعودون إليه بالتنقيح والإضافة ، بالضبط كما نصنع نحن الآن حين نعيد طبع كتاب لنا نشرناه ، فإننا كثيراً ما ندخل عليه تنقيحات وتهذيبات مختلفة . ومن هنا كانت الطبعة المنقحة الأحدث تلغى الطبعة السابقة لها ، إذ تُعدُّ أكثر منها صحة ودقة . وهذا نفسه كان يلاحظه القدماء على نحو ما رأينا آنفاً عند أبي عمر المطرز ، فإنه طلب أن تكون عرضة الكتاب الأخيرة عليه الإمام المتبوع والعلم المنصوب لروايتها عنه رواية محررة منقحة غاية التنقيح والتحرير، وكأنما ألغى بها نسخ الكتاب ورواياته السالفة . وعلى نحو ما كانوا ينقحون ويزيدون في إملأاتهم كانوا يصنعون بمصنفاتهم ومؤلفاتهم ؛ ولذلك شاعت فيها المسودات والمبيضات ، ودائماً تلغى المبيضة المسودة ، كما تلغى العرصة التالية للكتاب عرضته السابقة . ولكن لا تظن أن هذه المسودات لا فائدة لها ، فقد تكون مُحيت بعض كلمات أو سطور من مبيضة نشرها أو سقطت بعض أوراق منها ، حينئذ نستعين بالمسودة في تلافى ما سقط أو انحى وردة إلى موضعه .

وينبغى أن نعرف أن القدماء كانوا يخطئون أحياناً في أسماء المؤلفين بعامل

الاشتباه عليهم ولذلك تجب مراجعة الأسماء التي يضعونها على المخطوطات بدقة ، ويصوّر ذلك من بعض الوجوه أن الشهرستاني ذكر في أوائل كتابه الملل والنحل فلاسفة الإسلام الذين فسّروا كتب الحكمة من اليونانية إلى العربية ، وذكر من بينهم أبا حامد أحمد بن محمد الإسفزاري ، وهو من إسفزار بلدة بين هراة وسجستان . واشتبه الأمر على بعض العلماء فجزم بأن الإسفزاري المذكور هو الإسفراييني ، لاشتراكهما في الكنية والاسم واسم الأب واقتراب الإسفزاري في الصورة الخطية من الإسفراييني . ومثل هذا اللبس كان يحدث في كثير من الأسماء كان يُخلط بين الهَمْدَانِي نسبة إلى القبيلة والهَمْدَانِي نسبة إلى همدان بلدة بإيران .

وكانت مخطوطات دواوين الشعر الجاهلية والإسلامية تعود كما أسلفنا إلى روايتين أساسيتين : بصرية وكوفية ، وقد تعود إلى رواة مختلفين ، ولا بد أن يجمع المحقق في نشره لتلك الدواوين بين الروايات المتعددة ، ولكن دون أن يمزج بينها ، ومعروف أن الرواية البصرية تبالغ في التشدد والتوثق ، بينما الرواية الكوفية دونها في هذا التشدد والتوثق . ونضرب لذلك مثلاً ديوان زهير الذي رواه الشنمري رواية مسندة إلى الأصمعي البصري في ثمان عشرة قصيدة ومقطوعة ، وقد أضاف إلى رواية الأصمعي قصيدتين من رواية الكوفيين شك الرواة المحتمقون في ثانيتهما . وبجانب هذه الرواية ثالثة لثعلب الكوفي ، وهي تصيف عشرات القصائد والمقطوعات ، ومن حين إلى حين تنصّ على أن هذه القصيدة أو تلك المقطوعة من رواية حماد أو ابن الكلبي المعروفين بكثرة الوضع على شعراء الجاهلية . وينبغي على المحقق أن يفتصل بين الروايتين في تحقيقه للديوان بادئاً بالرواية البصرية ، لأنها أوثق من أختها الكوفية ، وإذا زادت الأخيرة في بعض القصائد المذكورة في الرواية الأولى آياتاً أثبتتها في الهوامش ، حتى لا يُدخّل عليها ما ليس منها ، وإلا أصبحت كأنها رواية جديدة ملفقة من الروايتين . وقد نشرت دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة الديوان برواية ثعلب ، وكان ينبغي أن تصيف إليها الرواية البصرية حتى يستفح بها الباحثون في توثيق ديوان زهير .

ومثل ثان ديوان النابغة الذبياني ، فقد نُشر نشرات كثيرة ، نشره أول الأمر

« ديرنبورج » في المجلة الآسيوية (١٨٦٨ - ١٨٦٩) وفي سنة ١٨٩٩ نشر في نفس المجلة ملحقاً للديوان . ونشره « الوارد » في مجموعة الدواوين الستة من عمل الشنتميرى عن الأصمعى ، غير أنه لم يكتف بعمله في تلك الدواوين ، إذ أضاف إليها زيادات مما وجده منسوبة إلى أصحابها في كتب الأدب . ونُشر الديوان نشرات أخرى ؛ لعل أحدثها نشرة الدكتور شكرى فيصل ، وهى من صنعة ابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ للهجرة أو قل بشرحه . وبينما تحمل رواية الشنتميرى اثنتين وعشرين قصيدة ومقطوعة تحمل رواية ابن السكيت خمساً وسبعين قصيدة ومقطوعة ، وهى رواية كوفية أما الأولى فبصرية إذ تُسند إلى الأصمعى . والمفروض أن من ينشر هذا الديوان لابد أن يجمع رواياته ، ويبدأها برواية الأصمعى ، ثم يتلوها برواية ابن السكيت . مع معارضة الروايتين على رواية التبريزى ، وفي مكتبة فيض الله بإستانبول مخطوطة من هذه الرواية مشروحة مفسرة ، وهى مصورة بمعهد إحياء المخطوطات بالجامعة العربية . ثم يضيف إلى ذلك ما روته كتب الأدب واللغة للنابعة مما لا يوجد في ديوانه ، ويخرج تخريجاً دقيقاً كل قصيدة فيه وكل مقطوعة . ولا بد أن ينظر في شرح البطلوسى المشور بالقاهرة للديوان ، وهو يلتقى في روايته برواية الأصمعى التى احتفظ بها الشنتميرى .

ولا ريب في أن خير نشرة لديوان جاهلى هى النشرة التى نهض بها الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم لديوان امرئ القيس ، وكان قد نشره « دى سلان De Slane » بباريس سنة ١٨٣٧ معتدداً في نشرته على رواية الشنتميرى للدواوين الستة المُسنَّدة إلى الأصمعى ، مع بعض زيادات . ونشره « الوارد » في مجموعة الدواوين الستة من مخطوطة مروية عن السككرى وألحق به بعض القصائد والمقطوعات . وطُبِع في الدواوين الستة بشرح البطلوسى . ونشره حسن السندوبى مرتباً على حروف المعجم . ولم يكف الأستاذ أبو الفضل يتصدى لنشره حتى جمع رواياته ومخطوطاتها المحفوظة بالمكتبات وبدأ برواية الشنتميرى وما اقترن بها من شرح ، وهى الرواية المنسوبة إلى الأصمعى كما أسلفنا ، حتى إذا انتهى منها سرِّد رواية المفضل من نسخة الطوسى مما لم يَرَوْه الأصمعى ، وهى سبع وأربعون قصيدة ومقطوعة ، روى الطوسى منها عن ابن الأعرابى ربيب المفضل أربعين قصيدة ومقطوعة ، ويلى ذلك

في نسخة الطوسي ست قصائد ومقطوعات من الشعر القديم الموضوع على امرئ  
 التيس ، ثم ست وعشرون قصيدة ومقطوعة بيّنة الوضع والانتحال مثبتة أيضاً في  
 نسخة الطوسي . وتلا ذلك بزيادات من نسخة السكرّي المروية عن علي بن  
 ثروان الكندي بلغت خمس عشرة مقطوعة . ثم زيادات نسخة أو رواية ابن  
 النحاس التي تجمع بين رواية الأصمعي وأبي عبيدة وغيرهما ، وهي لا تتجاوز  
 قطعتين . ثم زيادات أبي سهل الفارسي في روايته عن بعض الكوفيين . ومثل هذا  
 الصنيع للأستاذ محمد أبي الفضل إبراهيم ينبغي أن يتبع في تحقيق جميع الدواوين  
 الجاهلية ، وقد أتبع هذا العمل بتحقيق واسع لروايات القصائد والمقطوعات والمقارنة  
 بينها ، مع ذكر خلافاتها ومواضع الزيادة والنقص فيها ، ومع إثبات ما وجده من  
 الزيادات في كتب المختارات الشعرية المهمة ، وألحق بذلك الشعر المنسوب إلى الشاعر  
 مما لم يرد في أصوله المخطوطة .

وواضح أنه ينبغي أن يفصل المحقق بين الروايات لأى ديوان جاهلي أو  
 إسلامي : وما يصور اختلاف الروايات في الدواوين الإسلامية ديوان حسان بن  
 ثابت ، ولا نلتقي فيه برواية بصرية عن الأصمعي ومعاصريه ، وإنما نلتقي برواية  
 كوفية للسكري عن محمد بن حبيب ، وهو من الثقات الذين عُنوا برواية الدواوين  
 القديمة . غير أن السكري نصّ في روايته عنه للديوان أنه سمع منه جزءاً كان  
 يمليه على الطلاب ، وأن جزءاً آخر لم يسمعه منه ، وإنما وجده في نسخته التي خلفها في  
 مكتبته من بعده . ويتبادر لنا تنوّاً ، مما عرفناه في غير هذا الموضوع عن السماع من  
 الشيوخ أن ابن حبيب إنما أملى ما صحّ عنده من شعر حسان ، وسمعه منه  
 السكري وغيره من تلاميذه . أما الجزء الثاني فإنه لم يصح عنه فيما يظهر ، ولذلك لم  
 يُمْلئه على تلاميذه . وفصل السكرّي بين الجزئين دقة منه في التحري . وبذلك  
 أصبحت روايته للديوان تحمل جزئين : جزءاً وثيقاً في رأى ابن حبيب ، وجزءاً  
 غير وثيق . وللديوان رواية ثانية جمعت بين رواية ابن حبيب ورواية عالم لغوي  
 يسمى الأثرم ، وهي تضيف إلى رواية السكري نحو أربعين قصيدة ومقطوعة  
 وقد كُتبت على نسختها أنها قرئت على العدوي الراوية الإخباري ، وكان يعاصر ابن  
 حبيب . وطبعي أن يبدأ محقق هذا الديوان بالجزء المسموع عن ابن حبيب ،

فهو أعلى أجزاء الديوان ثقة ، ثم يتلوه بالجزء المأخوذ من نسخة ابن حبيب ، حتى إذا فرغ منه تلاه بزيادات رواية العدوى. وطبيعي أيضا ألا يضاف شيء من زيادات هذه الرواية إلى الرواية الأولى ، بل تسجّل مزياداتها في هوامشها ، حتى لا يُخلطَ بين أجزاء الديوان ودرجات روايته في التوثيق والصحة . وينبغي أن تضاف إلى ذلك المزيادات من شعر حسان في الكتب التاريخية والأدبية ، وأن يلحق بالقصائد والمقطوعات تخريج علمي دقيق في المراجع القديمة .

ومعروف أنه تلقانا دائماً بجانب رواية الدواوين القديمة روايات فرعية لبعض قصائدها ومقطوعاتها وأبياتها منبثة في كتب الشعر والشعراء واللغة والأدب والجغرافيا والتاريخ . وأحياناً تُستمدّ أو تؤخذ من أصل لرواية الديوان أكثر دقة وأصح ضبطاً من النسخة التي وقعت لنا منه ، وقد تستمد من رواية أتم من الرواية التي وصلتنا. ولذلك لا يجوز بحال أن نغفل هذه الروايات الفرعية للديوان حين تحقيقه . وينبغي أن نعرف أنه لا يصح أن نقدمها على رواية الديوان الأصلية ما دامت صحيحة ، بل نتمسك دائماً برواية الديوان التي نشرها مثبتين في الهوامش الفروق بينها وبين الروايات الفرعية . أما في الألفاظ المصحفة والمحرّفة فإننا نثبت الرواية الفرعية ونشير في الهامش أو في الحاشية إلى الرواية الأصلية المغلوطة .

ومن الروايات الفرعية التي ينبغي أن نلتقاها بجزر رواية صاحب الأغاني للمقطوعات التي شدا بها المغنون في العصرين الإسلامي والعباسي ، فإنهم كثيراً ما كانوا يبدلون ويغيرون فيما يتغنون به من أشعار الشعراء ، على نحو ما ينضح من الموازنة بين رواية أشعار عمر بن أبي ربيعة في ديوانه وبين ما تغنى به المغنون من شعره ، فإننا نجدهم يبدلون في بعض ألفاظ المقطوعات التي لحّنوها ، ونراهم يحدّثون أحياناً شطراً ويضعون شطراً آخر مكانه ، وقد يقدمون أبياتاً عن مواضعها أو يؤخرونها ، وقد يزيدون بيتاً أو بيتين في بعض المقطوعات ، وقد يمزجون بين بعض مقطوعات الشاعر ومقطوعات غيره من معاصريه . ولذلك يكون من الخطر الاعتماد على الأغاني في تصحيح الدواوين . وكثيراً ما تلقانا في الروايات الفرعية قصائد ومقطوعات لم ترد في رواية الديوان . وقد تلقانا بعض الأبيات . وتعود بعض المحققين أن يُفحّم الأبيات على القصائد التي تشترك معها في الوزن والقافية ، وهو

خطأ محض ، إذ يمكن أن يكون للشاعر أكثر من قصيدة اختار لها نفس الوزن والقافية ، ولذلك كان ينبغي أن توضع هذه الأبيات ومثلها القصائد والمقطوعات في الرواية الفرعية بملاحق الديوان . وسنبدى ونعيد مراراً في أنه لا بد أن يلحق بالديوان تخريج واسع لقصائده ومقطوعاته ومزيداته ، بحيث نعرف في دقة ورودها ودورانها في المراجع القديمة .

وعادة حين تتعدّد مخطوطات ديوان أو كتاب يضع المحققون المحدثون لها رمزاً ، إما من اسم الرواية مثلاً وإما من اسم المكتبة التي توجد بها المخطوطة أو اسم البلدة الموجودة بها ، فمثلاً قد يدلون على مخطوطة بدار الكتب المصرية بالحرف (د) وقد يدلون عليها بالحرف (ق) إشارة إلى القاهرة إذا لم يكن بها سوى هذه المخطوطة ، أما إذا كانت هناك مثلاً ثلاث مخطوطات منسوبة إلى القاهرة فيمكن إضافة (أ) إلى الأولى فتصبح قا ، وب إلى الثانية فتصبح قب وجيم إلى الثالثة فتصبح قج . ويغلب في الروايات أن يرمز إلى أصحابها لا إلى مكان مخطوطاتها فيقال مثلاً : ص رمزاً إلى الأصمعي وس رمزاً إلى السكري . وقد تنبه أسلافنا إلى فكرة الرمز في أسماء العلماء ونجدها شائعة بين المحدثين ، فرمز البخارى : خ ، ورمز مسلم : م ، ورمز الترمذى : ت ، ورمز النسائى : ن وهكذا . وصنع صنيعهم الفقهاء فكانوا يرمزون مثلاً إلى أبي حنيفة بحرف ح وإلى مالك بوز م ويزى صاحب خزائن الأدب يرمز إلى سيبويه بالحرف س . وهناك رموز وضعوها اختصاراً لبعض الألفاظ ، من ذلك ثنا أى حدثنا ، وأنا أى أنبأنا ، وأنا أى أخبرنا ، ورحه أى رحمه الله ، وتع أى تعالى ، ورضه أى رضى الله عنه . وكانوا يكرهون الرمز فيما يتصل بلفظ الجلالة وكذلك كرهوا : صلعم بدلا من صلى الله عليه وسلم . وفي بعض كتب الفلسفة الإسلامية لابن سينا وغيره نجد النساخين يستخدمون مثلاً « مع » بدلا من محال ، و « مع » بدلا من معلول ، ولا « محه » أى لا محالة . وواضح أن اختصار الألفاظ قد يوقع في اللبس .

والمهم أن القدماء عرفوا فكرة الرموز التي يستخدمها المحققون اليوم إشارة إلى نسخ المخطوطات أو إلى الروايات ، بل لقد كانوا يعرفون كل القواعد العلمية التي تتبعها في إخراج كتاب لا من حيث رموز المخطوطات فحسب ، بل أيضاً من

حيث اختيار أوثق النسخ لاستخلاص أدق صورة للنص . ولعل خير ما يمثل عملهم في هذا الجانب إخراج اليوناني حافظ دمشق المشهور في القرن السابع الهجري لصحيح البخاري ، وكان مما أغراه بذلك أن ابن مالك إمام النحاة في عصره هاجر من الأندلس واستقرَّ بدمشق ، فاتفق معه أن يُخْرِج صحيح البخاري تحت سَمِّه وأمام بصره ، حتى يكفل لألفاظه كل ما يمكن من دقة ولحركاتها اللغوية والنحوية كل ما يمكن من صحة . ولم يكتب اليوناني في إخراجِه نسخة واحدة وثيقة من نسخ صحيح البخاري بل مضى يجمع أوثق النسخ في العالم العربي ، واختار أصلاً لتحقيقه نسخة كانت موقوفة بمدرسة أقبغا آص بالقاهرة ، وقابلها على أصل مسموع للحافظ أبي ذر المروري ، وأصل ثان مسموع للحافظ أبي محمد الأصيلي ، وأصل ثالث مسموع للحافظ أبي القاسم بن عساكر الهمشي ، وأصل رابع مسموع على الشيخ أبي الوقت بقراءة السمعاني وغيره من كبار الحفاظ . ونهض بهذا الصنيع في واحد وسبعين مجلساً ، كان يجواره فيها ابن مالك للمراجعة والتصحيح ، وأمامه جماعة من الفضلاء يسمعون منه ، وينظرون في نسخ معتمدة من الكتاب . وبذلك كان إخراج اليوناني له يُعَدُّ أصح إخراج كما كان أداءه له يُعَدُّ أدق أداء ، مما جعل فروع نسخته تنتشر في العالم الإسلامي ، وقد طُبعت في العصر الحديث - وذاعت - نسخة فرعية منها عالية النسبة ، وهي نسخة بخط ابن مالك ، ونراه يسجل على ورقة بجزئها الأخير سماعه لها من اليوناني كما يسجل اليوناني شهادته له بذلك ، وكل منهما يسوق كلامه في إجلال لصاحبه بصور روح أسلافنا العلمية وما اتسمت به من تواضع رفيع ، أما ابن مالك فيسوق سماعه على هذا النمط : « سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري ، رضی الله عنه ، بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليوناني رضی الله عنه وعن سلفه . وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها . فكلما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال بيَّنت فيه الصواب ، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية . وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفى فيه الكلام مما يُحتاج إليه من نظير وشاهد ، ليكون الانتفاع به عاماً ، والبيان تاماً ، إن شاء الله تعالى .

كتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامداً الله تعالى . وقد أنفذ ما وعد به هنا من تأليف كتاب مستقل ييسط فيه بعض المسائل اللغوية والنحوية في أطراف من ألفاظ الحديث ، مستشهداً لها بكثير من النصوص الشعرية ، وسماه : « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » . ويسوق اليونى شهادته لابن مالك على سماع نسخته منه بهذه الصورة : « بلغت مقابلةً وتصحيحاً وإسماعاً بين يدي شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب ، مالك أئمة الأدب ، العلامة أبى عبد الله بن مالك الطائى الجيئانى ، أمد الله ، تعالى ، عمره ، فى المجلس الحادى والسبعين ، وهو يراعى قراءتى ، ويلاحظ نطقى ، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه ، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه معاً ، فأعلمت ذلك على ما أمر ورجح ، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبى ذر ، والحافظ أبى محمد الأصبلى ، والحافظ أبى القاسم الدمشقى ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين فإنهما معدومان ، وبأصل مسموع على الشيخ أبى الوقت بقراءة الحافظ أبى منصور السمعانى وغيره من الحفاظ ، وهو وقف بخائفاه السميساطى . وعلامات ما وافقت أبأذر « ه » والأصبلى « ص » والدمشقى « ش » وأبا الوقت « ظ » فليعلم ذلك . وقد ذكرت ذلك فى أول الكتاب فى فرخة لتعلم الرموز . كتبه على بن محمد الهاشمى اليونى ، عفا الله عنه . وفى الورقة أو الفرخة التى أشار إليها اليونى رموز أخرى تبلغ خمسة عشر رمزاً ، وهى تشير بدورها إلى رواة آخرين لصحيح البخارى ونسخهم ، منها : « ه » للكشميهنى و « ح » للحموى و « س » للمستملى و « ع » للسمعانى و « ج » للجرجانى و « حه » للحموى والكشميهنى و « سه » للمستملى والكشميهنى .»

وإخراج اليونى لصحيح البخارى على هذا النحو يدل بوضوح على أن أسلافنا لم يُسقوا لنا ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يضاف بوضوح فى عالم تحقيق النصوص . وزاه ينص على مكان النسخة لاعلى اسم صاحبها فقط ، وإذا كان قد نقص منها أجزاء مثل أصل أبى القاسم الدمشقى الذى نقص الجزءين الثالث عشر والثالث والثلاثين نص على ذلك . وزاه ينص على أن جميع الأصول كانت مسموعة ، وهى أعلى المراتب فى تحمل أى كتاب . واتبع اليونى أن يضع لفظ « لا » إشارة

إلى أول الكلام الساقط من أصله ، حتى إذا انتهى ما سقط وضع كلمة « إلى »  
إشارة إلى آخره .

وكان اليوناني من الدقة بحيث ميّز الأصل الذي اعتمد عليه من الأصول الأخرى ، مثبتاً ما بينه وبينها من فروق . وكثير من المحققين اليوم إذا كانت تحت أيديهم من كتاب نسخ كثيرة اعتمدها جميعاً دفعة واحدة ، وهو خطأ في التحقيق ، إذ لا بد من اعتماد نسخة بعينها واتخاذها أما أو أصلاً ، مع إثبات ما بين النسخ من خلاقات في الحواشي أو الهوامش . ولا تترك لفظة في الأصل إلى لفظة في بعض النسخ ما دامت لفظة الأصل صحيحة ، أما المصحّف والمغلوط فيتحتم أن يوضع مكانهما الصحيح ويشار إليهما في الهوامش . وحتى ما يخطئ فيه المؤلف سهواً أو غفلة ينبغي أن يصحح ويشار إلى ذلك في الحواشي ، لأنه هو نفسه لو أنه راجع كتابه لصحح غلطه وتصحيحه بيده . وكثيراً ما يسقط حرف أو لفظة من ناسخ الأصل ، وينبغي أن يتلافاهما المحقق واضعاً لهما بين الأقواس المعقوفة هكذا : [ . . . ] . وأحياناً توجد على هوامش المخطوطات تعليقات ، وينبغي ألاّ تدخل في المتن وأن توضع في الحاشية مع رقم يدل على مواضعها في النص أو أرقام . وقد نجد على هوامش بعض المخطوطات تعليقات تدل على أنها ثمرة معارضات لنسخة الأصل على نسخة أو نسخ أخرى . وموضعها هي أيضاً الهوامش . وذكرنا فيما أسلفنا أن بعض المؤلفين كان يُخرج كتابه عدة مرات ، وفي كل مرة يزيد فيه ويضيف ، وينبغي أن تنشر آخر نسخة إذا وجدت . ومن يعارض كتاب المغرب المنشور على ما اقتبس منه في نفع الطيب يلاحظ أن المقرئ لم ينقل عن النسخة المنشورة التي كتبها ابن سعيد لابن العديم ، وإنما نقل عن نسخة تتأخر عنها كانت بها زيادات كثيرة كتبها ابن سعيد حين ألقى عصاه بتونس أخيراً ، غير أن هذه النسخة سقطت من يد الزمن . ولا يجوز بتاتاً أن نعتمد في نشر كتاب له نسخ متعددة في مكاتب الغرب والشرق على نسخة منه واحدة تقع في أيدينا مصادفة ، بل لا بد من تتبع النسخ الأخرى ، فقد تكون بينها نسخة بخط المؤلف أو بخط أحد تلاميذه أو عليها سماع أو صورة من صور التحمل أو كتبت في عصر صاحبها أو في عصر قريب من عصره . والطامة الكبرى أن ينشر محقق

نسخة قريبة إلى يده ويترك النسخ الأخرى ، على حين تكون نسخته مجهولة النسب أو تكثر فيها التحريفات والتصحيحات .

وكثيراً ما يذكر المؤلفون القدماء مصادرهم التي ينقلون عنها ، وحينئذ ينبغي على المحقق أن يعارض الأصل الذي بيده على مصادره ، ومن يرجع إلى القسم الأندلسي من كتاب المغرب لابن سعيد المنشور بدار المعارف يجد دائماً في هوامشه معارضة نصوصه على مصادرها المنقولة عنها من مثل كتاب الذخيرة لابن بسام وتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي وحنوة المقتبس للحميدى والصلة لابن بشكوال وكتاب القضاة لأبي عبد الملك بن عبد البر وقلائد العقيان والمطمح للفتح بن خاقان وزاد المسافر لصفوان بن إدريس والمطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية واليتممة للثعالبي وخريدة القصر للعماد الأصبهاني والبديع في فصل الربيع لحبيب ، غير كتب أخرى كثيرة . وطبعاً رواية ابن سعيد لنصوص من هذه الكتب وما يماثلها تعد رواية فرعية ، ولذلك كان يتحتم مراجعتها على مصادرها وإثبات ما بينها وبين تلك المصادر من اختلافات . وكثيراً ما تلفت مراجعة المصادر إلى ما وقع فيه المؤلف من الأخطاء كأن ينسب كلاماً إلى مصدر وهو من مصدر آخر سهواً ، أو يغفل اسم مصدر عفوياً . وقد يحدث أن يُنشر كتاب من مخطوطات غير موثقة ، فيدخله بعض السقم وبعض التصحيف ، فإذا قابلنا عليه فرعه صحَّحه على نحو ما نجد عند ابن سعيد في ترجمته لابن شهيد الأديب الأندلسي المشهور ، فقد نقلها عن الذخيرة لابن بسام ، ومن يراجعها على أصله يلاحظ أنه يصوب أخطائه البيئية في نشرة جامعة القاهرة ، وحرى بالقارئ أن يعود إلى هذه الترجمة ليرى كيف تدخل التحريفات والتصحيحات على النصوص ، وكيف تصححها الفروع الوثيقة . ومرّبنا أن أكثر ما في نفح الطيب من أشعار أندلسية استمدته المقرئ من كتاب المغرب ، وداًماً كانت نسخة ابن سعيد هي للصحيحة ، لأنها نسخة وثيقة ، إذ هي بخطه ، بينما تخلل التصحيف كثيراً مما أخذ عنها في نفح الطيب ، ولكل ما قدمت كان القسم الأندلسي من الكتاب يصلح كثيراً مما فسد واضطرب في أصوله وفروعه المطبوعة . ولعل في ذلك ما يوضح أهمية معارضة الكتاب المحقق على مصادره وعلى الكتب التي تأخرت عنه وأخذت منه اقتباسات كثيرة أو قليلة .

وقد لا يذكر مؤلف مصادره في كتابه الذى ألفه ، ويكون من السهل أن نرجع إليها ونقوم منها بنصوص الكتاب . ومن خير الأمثلة على ذلك كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي المنشور من مخطوطة حديثة بالمكتبة التيمورية مليئة بالأخطاء والتصحيقات ، حتى إن الناسخ كان يضع أحياناً الشطر الثاني للبيت قبل الشطر الأول ، وقلما روى بيتاً صحيحاً . ومعروف أن الكتاب يناقش ثلاثة فصول أساسية من فصول النحو ، هي فصول التنازع والاشتغال وفاء السببية وأختها واو المعية الناصبتين للمضارع . وكان طبيعياً أن تصحح أبيات هذه الأبواب من كتب النحو المفصلة كما صححت الأمثلة الثرية المعقدة بالرجوع إلى الأمهات النحوية من أمثال كتاب سيويوه والمقتضب للمبرد والسيرافى على سيويوه والإنصاف لابن الأنبارى وابن يعيش على المفصل وارتشاف الضرب لأبى حيان وهمع الهوامع للسيوطى ، غير النصوص التى أشار ابن مضاء إلى مراجعتها المقتبسة منها مثل كتاب الخصائص لابن جنى والانتصار لابن ولاد ، وبذلك ذُكِّل كل ما كان فى الكتاب من الصعوبات والعقبات .

### صعوبات فى الأصول والتحقيق

كثيراً ما يُسحَى جزء من عنوان المخطوطة أو من اسم المؤلف ، ويمكن التعرف على العنوان والاسم كاملين من مخطوطات أخرى للكتاب أو من اقتباسات كبيرة منه فى كتب تأخرت عنه . وإذا كان المصحح اسم المؤلف وحده أو اسم الكتاب وحده فإن التعرف عليه حينئذ يكون أسهل ، إذ معرفة اسم الكتاب تساعد على معرفة اسم مؤلفه ، كما أن معرفة اسم المؤلف تساعد على معرفة اسم الكتاب . وكما قدمنا لا يكفي أن نجد اسم مؤلف لكتاب وكذلك عنوانه على الورقة الأولى منه ، بل لا بد من التثبت من ذلك بدراسة الكتاب وبالرجوع إلى كتب الفهارس قديماً وحديثاً .

ويحدث كثيراً في بعض النسخ والأصول أن يسقط منها أوراق ، ويسمى ذلك خَرَمًا وخرومًا في النسخة . كما يحدث كثيراً أيضاً أن يضطرب ترتيب أوراقها .  
 وحين تكون هناك نسخ متعددة لكتاب يمكن سد الخروم والثغرات كما يمكن ترتيب الأوراق وردها إلى صورتها الأصلية من السياق . أما حين لا يكون هناك إلا نسخة واحدة أو أصل واحد وحدثت فيه خروم فقد يمكن تلافيها من كتب تلت الكتاب ، نقلت عنه نفس الأوراق الضائعة أو الساقطة . أما اضطراب ترتيب الأوراق في النسخة الوحيدة ، فقد يهدى فيه ترقيمها إن كانت قد رُقِّمَتْ حين كتابتها ، واتباع كثيرون في الترقيم أن يكتبوا أول كلمة في الورقة أسفل الورقة السابقة لها ، حتى يهتدى القارئ إلى نظام تتابع الأوراق إن كان قد حدث خلل فيها .  
 وكان كثير من النساخ والمؤلفين لا يتبعون هذا التقليد ، مما يجعل رَدَّ الأوراق المضطربة فيما كتبه من نسخ وأصول شيئاً عسيراً .

ومن الكتب التي نجد فيها الآفتين جميعاً: آفة الخروم وآفة اضطراب الأوراق القسم المصري من كتاب : « خريدة القصر وجريدة العصر » للعماد الأصبهاني وكانت منه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية عن نسخة المكتبة الأهلية بباريس غير أنها تنقص كثيراً من أوطا ، وأوراقها مضطربة ولا تحمل صورة الترقيم القديمة . ووجدت قطعة من هذا القسم المصري في مكتبة نور عثمانية بإستانبول ، تشمل على مجموعة كبيرة من التراجم الأولى فيه ، ووجدت مختصر للخريدة لعلی رضائی احتفظت بنسخته دار الكتب ، فاستعان الناشر للنص بهذا المختصر ليعيدوا إلى أوراقه ترتيبها الدقيق . واستعانوا في ذلك أيضاً بكتاب المغرب لابن سعيد في جزئه الخاصين بالفسطاط والقاهرة ، لأن ابن سعيد ترجم لكثيرين ممن ترجم لهم العماد في الخريدة ، وكثيراً ما ينقل عنه دون تعديل ، مع الاختصار في العرض . ووجدوا بعد فراغهم من ترتيب الأوراق أن نسخة نور عثمانية لا تلتحم تراجمها مع تراجم نسخة باريس ، إذ بينهما ثغرة ، سقطت فيها ثلاث تراجم للأمير أبي المهندس حسام بن مبارك بن قنضة العتميلي ، وهبة الله بن كامل ، وابن الذروبي ، ثم فاتحة ترجمة القاضي الجليس التي تبدأ من بقيتها مصورة دار الكتب . وقد نقلوا الترجمة الأولى من مختصر الخريدة المذكور آنفًا إذ لم يجدوها في سواه . ووجدوا الترجمة الثانية يحتفظ بها كتاب

الروضتين لأبي شامة المقدسي نقلا عن الخريدة ، فنقلوها عنه . أما الترجمة الثالثة فوجدوا ابن سعيد ينقلها في كتابه المغرب عن الخريدة ، فأخذوها منه . ورجعوا في فاتحة ترجمة القاضي الجليس إلى الكتب الثلاثة : المغرب والروضتين ومختصر الخريدة ، إذ وجدوها فيها جميعاً . وبذلك التأم القسم المصرى من كتاب الخريدة وأمكن تحقيقه ونشره .

ومن المخطوطات التي شاعت فيها آفة الخروم وآفة اضطراب الأوراق القسم الأندلسي من كتاب المغرب لابن سعيد ، المنشور بدار المعارف في مجلدين . ومراً بنا أن مخطوطة هذا الكتاب تحتفظ بها دارالكتب المصرية ، وأنها مخطوطة موثقة فقد كتبها المصنف بخطه وعليها - كما مر بنا - توقيعات طائفة من العلماء المصريين وإشارات تملك للصفدى ، ووقف للسلطان المؤيد على جامعته ومعها ختمه . فهي نسخة ، أو قل أصل وثيق على النسبة إلى مؤلفه ، وكان القسم الأندلسي فيه يشغل ستة مجلدات منه ، وأصاب الأصل كله عوادي الزمن ، فاضطربت أوراقه واختل نظامها وسقط منها مجاميع كثيرة . واختلف إلى هذه الأوراق الباقية من الكتاب والمجموعة في أربع مجلدات كثير من المستشرقين يحاولون نشر أجزاء منها ، ونشر فولرز الجزء الخاص بالدولة الطولونية ونشر تلكوست الجزء الخاص بالدولة الإخشيدية . وظلت بقية المغرب مهملة ، وظل اليأس يستولى على المستشرقين من نشر الكتاب ونشر القسم الأندلسي منه للنقص الشديد فيه ولاضطراب أوراقه وفقدتها علامات تتابعها . ووُجِدَت صُدُقَةٌ مجموعة من أوراق هذا الأصل في مكتبة ببلصفورة بالقرب من سوهاج ، وهي أيضاً أوراق متناثرة ضمَّ بعضها إلى بعض في غير نظام ، وبينها كثير من أوراق القسم الأندلسي في الكتاب . وقد ضمها المحقق إلى أوراق دار الكتب ، ثم أخذ يرد الأوراق إلى مواطنها الأصلية من صلة الكلام ، مستعيناً بأربع وسائل : أولاً تقسيمات النص لممالك الأندلس وكُورِها ، المنتشرة في كثير من أوراقه ، وقد ساعدته في معرفة حدوده وفصوله ، وثانياً ثلاثة فهراس بخط المؤلف احتفظت بها المخطوطة ، وهي فهرس السفر الحادى عشر الخاص بمملكة قرطبة ، وبعض فهرس السفر الرابع عشر وهو يختص بأكثر ممالك مَوْسَطَة الأندلس ، ثم فهرس السفر

الخامس عشر وهو خاص بممالك شرق الأندلس . وكان القسم يمتد في الأصل من الجزء العاشر حتى الخامس عشر ، وكأن بقية الفهرس فقدت مع ما فقد من أوراق الكتاب . وفي الفهارس الثلاثة المذكورة آنفاً تتوالى الأعلام المترجمة مرتبة، مما أتاح للمحقق التعرف على اتصال الأوراق في أسفارها الثلاثة . أما السفران الثاني عشر والثالث عشر فلم يكن بين يديه لمعرفة توالى الأعلام فيهما سوى الوسيلة الأولى ، وهي لا تكفي في معرفة ترتيب التراجم وتواليها في السفرين ، ومن هنا تظهر أهمية وسيلتين آخرين ، هما كتاب رايات المبرزين لابن سعيد وكتاب نفع الطيب للمقرئ ، أما كتاب الرايات فكأنه اختصار لكتاب المغرب وتقسياته وتراجمه ، ولذلك كان رائداً للمحقق مهماً في معرفة سياق الأوراق في النص ، سواء بوضع الشاعر في بلدته الخاصة أو بمعرفة الشعر المنسوب إليه . وبالمثل أعانه كتاب النفع في ترتيب الأوراق ومعرفة نظامها الأصلي عن طريق التراجم التي نقلها عن الكتاب ، وكذلك عن طريق الأخبار والأشعار التي يذكرها ، فإنها في جملتها اشتقت اشتقاقاً وانتزعت انتزاعاً من المغرب في قسمه الأندلسي ، بحيث يُعدّ النفع في كثير من جوانبه نسخة ثانية مشوشة أو قل مضطربة من الكتاب . وحين استقام نظام الأوراق ورُدَّتْ إلى سياقها الأصلي وجد المحقق أن أول الأسفار ، وهو السفر العاشر في ترتيب المغرب ، فقدت أوراقه جميعاً ، وكان يشتمل على مقدمات طويلة عن وصف جزيرة الأندلس وخصائص أهلها وفضائلهم ، كما كان يشتمل على تقسيمات مملكة قرطبة ومِنَصَّتْهَا ، وقد عيّن المحقق في النفع طبعة دوزي وزملائه مواضع هذا السفر مبيّناً أنها تشغل من تلك الطبعة أكثر من مائة صفحة ولم ير إعادة نشرها لأنها منشورة فعلاً في النفع ويكفي التنبيه عليها . أما الأسفار الخمسة الأخرى من الحادي عشر إلى الخامس عشر فقد بقيت إلا أوراقاً سقطت منها في مواضع كثيرة : لعل أهمها حديث ابن سعيد عن منصة إشبيلية وحكّامها وخاصة المعتمد بن عباد وأسرته .

وكان بعض الأوراق قد تآكل أعلاها أو أسفلها أو مُحِيت جوانب منها ، وتصادف أن كان في بعض المواضع المحوّة أو المتآكلة عنوانات لبعض من ترجم

لهم ابن سعيد ، واستطاع المحقق في كل الأحوال أن يعيّن العنوانات من الشعر الذي تلاها واحتفظت به الأصول أو قل المصادر التي كان يأخذ عنها المصنف أو احتفظ به النسخ . وكذلك استطاع أن يملأ الأماكن المطموسة والمتآكلة في التراجم بما كان فيها من أشعار . وكان يحدث أن تبدأ الترجمة ويليهما سطر أو سطران في أسفل ظهر الورقة ، ثم يليها حرم ، ويتفق أن يكون ابن سعيد قد نص على نقله الترجمة من مصدر بعينه فكان المحقق يكملها من نفس المصدر على نحو ما يرى القارئ في ترجمة الشريف الطليق الشاعر الأموي المشهور ، فقد انقطعت الترجمة وابن سعيد ينقل عن جذوة المقتبس للحميدى ، فأكملها منها . وسقطت بعد هذه الترجمة طائفة من التراجم دلّ عليها فهرس السفر الحادى عشر ، وكثرتهم ترجم لهم الحميدى في الجذوة وتناثرت أشعارهم وأخبارهم في النسخ ، ولم يترجم لهم المحقق ، وإنما اكتفى بذكر مواضع ترجماتهم في الجذوة وفي كتاب رايات المبرزين لابن سعيد . وسقطت أيضاً منصة مدينة الزاهرة بجوار قرطبة ، وكانت حاضرة للمؤيد هشام حفيد عبد الرحمن الناصر ، وسقطت أيضاً أول ترجمة المؤيد وبدأت هكذا : « خشب سفينة نوح عليه السلام وألواحها قطعة ، وظفون من نسل غنم شعيب عليه السلام بثلاث » . وعرف المحقق أن ابن سعيد كان يدون نصاً عن المجلد الأول في القسم الرابع من الذخيرة حيث كان صاحبها ابن بسام ينقل اقتباساً طويلاً عن ابن حيان مؤرخ الأندلس ، دونه عنه ابن سعيد ، غير أن أوله سقط مع الأوراق التي فقدت مع بقية ترجمة الشريف الطليق ، وقد أعاد المحقق العنوان الساقط وهو « المؤيد هشام » ووضع عقبه كلام ابن حيان على هذا النحو : « قال ابن حيان : انهزمك هشام طول أيامه . . . وقال في مدة هذا الانهماك والدعة أهل الاحتيال من الناس الرغائب النفيسة بما ازدلفوا به من أثر كريم أو زخرفوه من كذب صريح ، حتى لقد اجتمع عند نساء القصر ثمانية حوافر عزيّ جميعها إلى حمار عزير المستحبي بالآية الباهرة ، واجتمع عندهن من خشب سفينة نوح . . . » . وبذلك فهم النص والتأم الكلام . ووجد المحقق في ترجمة السهيلي شارح السيرة النبوية المشهور محواً ، إذ يمضى الكلام في الترجمة هكذا : « أغار الفرنج على سهيل وخرّبوه وقتلوا

أهله . . . . . ويلى ذلك كلام مطموس بعده : « دابة وأتى به إليه ، فوقف بإزائه وقال :

يا دارُ أين البيضُ والآرامُ أم أين جيرانُ على كرامُ »

واحتفظ نفع الطيب بالنص فاجتلبه المحقق منه ، وهو يجرى هكذا : « وقتلوا أهله وأقاربه ، وكان غائباً عنهم ، فاستأجر من أركبه دابة ، وأتى به إليه ، فوقف بإزائه وقال » . وبذلك التحم السياق . وتكثر القطوع كما يكثر الخو في قسم طليطلة ، فمن ذلك أن نقرأ في ظهر ورقة اسمًا هكذا : « بن محمد بن سعد الخير ابن الأمير الحكيم الرضى المرواني » وبالرجوع إلى الجذوة والبحث فيها عن صاحب الترجمة استطاع المحقق أن يكمل اسمه ، وهو عبد الله ابن عبد العزيز بن محمد بن سعد الخير ابن الأمير الحكيم الرضى المرواني . وبالمثل وجد في ترجمة الظافر إسماعيل بن ذى النون قطعاً سقط فيه نحو سطرين من الأصل ، وأكلهما من الذخيرة . كما أكل منها قطعة في ترجمة القادر يحيى بن ذى النون . ويسقط اسم صاحب ترجمة . ويليه كلام يظهر أنه منقول من بعض المصادر ، وبالرجوع إلى كتاب قلائد العقيان للفتح بن خاقان أحد مصادر ابن سعيد عرف المحقق أنه كان ينقل عنه ، فبقية الكلام كلامه ، وهو إنما كان يتكلم عن أبي بكر يحيى بن بى الطليطلى ، فوضع منه العنوان . وتلاه بعبارة ابن سعيد المتكررة إذ يذكر المصدر الذى ينقل عنه فيقول مثلاً : « من القلائد » ونقل المحقق منه نحو سطر ليصل الكلام بما يليه ، وبذلك انتظم السياق . وبالمثل تنبّه في مكان قطع بَطْطَيْطَلَةَ إلى أنه سقط فيه اسم أبي محمد عبد الله العسال زاهد طليطلة المشهور . وقد دلّه عليه الشعر الوارد معه ، إذ أنشده ابن سعيد في كتابه الرابات مضافاً إليه . وكان أحياناً لا يعثر على ما يملأ القطع من مصادر المغرب ولا من فرعه الكبير النفع ، فيضع كلمة أو كلمات قليلة يدل عليها السياق . ووجد في ترجمة الطبيب أبى إسحق إبراهيم بن الفَخَّار كلمات كثيرة مطموسة ما عدا العنوان وبعض العبارات ، وقد زادها جميعاً من ترجمته في الجذوة .

ولعل في ذلك كله ما يدل على أهمية معرفة المصادر التي نقل عنها أى مؤلف

في كتابه ، حتى يعارض عليها المحقق النص الذي ينشره ، وبالمثل الكتب التي جاءت بعد كتابة النص ونقلت منه بعض اقتباسات ، فحرقى بالمحقق أن يرجع إليها جميعاً وخاصة حين تسقط من الكتاب أوراق أو تطمس كلمات أو سطور ، حتى يستكمل ما به يلتمّ السياق . ومر بنا أن المؤلفين كانوا أحياناً يراجعون كتبهم ويزيدون فيها ، وحينئذ ينبغي أن نتخذ أصلاً لتحقيق الكتاب آخر نسخة مزيدة ، لكن ليس هذا ما نريد أن ننبه إليه هنا ، فقد يزيد في الكتاب عالم آخر غير مؤلفه ، وحينئذ ينبغي ألا نتمادى في نشر الكتاب على صنيع هذا العالم ، فقد غير في صورة الكتاب ، وأصبح من الواجب ألا يُنسبَ إلى مؤلفه الأصلي ، ولذلك حمل المستشرق الألماني روسكا على وستنفلد حين رآه ينشر كتاب عجائب مخلوقات للقرظوبني من نسخة تحمل زيادات وإضافات كثيرة زادها عالم متأخر عن القرظوبني ، على حين كانت هناك نسخ قديمة ، كتبها المؤلف بخطه ، وكان ينبغي أن يعتمد عليها في تحقيق الكتاب وأن تُنسخَ هذه النسخة المقرأة على القرظوبني .

ولا يصح أن ننشر كتاباً من نسخة بها زيادات واضحة إلا إذا لم نستطع أن نحصل على نسخة سليمة وكان من الممكن أن ننفي عنه ما دخل عليه من إضافات ، على نحو ما يلاحظ في كتاب « الدرر في اختصار المغازي والسير » لابن عبد البر النمري القرطبي حافظ الأندلس المشهور ، فليس منه سوى نسخة وحيدة محفوظة بدار الكتب المصرية كان يملكها محمد مرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس في شرح جواهر القاموس ، وعليها خط السخاوي المؤرخ المصري المعروف ، فهي نسخة منسوبة ، قرأها السخاوي وتملكها الزبيدي . ولم يكده يمضي المحقق في قراءتها حتى وجد كلمة « قلت » ترد في تضاعفها ، ويليه دائماً تعليقات أشبه بالاعتراضات على كلام ابن عبد البر ، ولاحظ أن صاحبها يشير أحياناً إلى السهيلي شارح السيرة النبوية المتوفى بعد ابن عبد البر بأكثر من قرن ، مما يدل دلالة واضحة على أنه عالم متأخر عن السهيلي وابن عبد البر جميعاً . وقد أحال مراراً على كتب ابن عبد البر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب والتمهيد والاستذكار ووضع أحياناً مكان كلمة « قلت » كلمة « فائدة » أو كلمة « ههنا لطيفة » . وقد لا يتقدم التعليق بإشارة تدل عليه ، غير أنه سرعان ما ينهيه بالنهاية المعروفة للاستدراكات ، إذ يختم

تعليقه بمثل قوله : « يرجع الكلام » أو « عاد الكلام » أو « والله أعلم » أو « والله الموفق » أو « الحمد لله » أو « وبالله التوفيق » أو « والحمد لله رب العالمين » . ورأى المحقق أنه لا بد من أحد فرضين : إما أن تكون هذه التعليقات كتبت على هامش النسخة الأصلية التي نُقلت عنها المخطوطة ثم رأى كاتب النسخة أن يدخلها في متنها جهلامنه ، وإما أن يكون الناسخ الذي كتبه هو نفس العالم الذي أضاف هذه التعليقات والتعقيبات . وقد أخرجها المحقق كلها من متن الكتاب ووضعها في حواشيه وهوامشه ، مشيراً إليها بنجوم ، حتى تتميز مما له في الهوامش والحواشي من تعليقات وملاحظات مرقمة . وقد لاحظ أن كاتب التعقيبات كان من أهل الحديث وكان بصيراً بكتب السيرة النبوية ، كما كان فقيهاً سنياً عالماً باختلافات الفقهاء وطرقهم في الفهم والاستنباط ، وكان يتقن اللغة والنحو واختلاف النحاة ، وكان أيضاً بصيراً بعلوم البيان والبلاغة . والواجب دائماً أن تخرج من النسخ الوحيدة التي نحققها مثل هذه الإضافات والتعقيبات حتى نعيد إلى الكتاب صورته الأصلية . وكان مما أعان المحقق على تحقيق الكتاب مقابله نصوصه على المصادر التاريخية التي استمدت منه والتي ذكرها ابن عبد البر بنفسه ، كما قابل الأحاديث الموثقة فيه على أمهات كتب الحديث . وكان من أهم ما أعانه على تحقيقه فرعان استمدا منه ، هما كتاب « جوامع السيرة » لابن حزم تلميذ المؤلف ويكاد يكون في أكثره نسخة من كتاب أستاذه . ثم كتاب « عيون الأثر في المغازي والشئال والسير » لابن سيد الناس ، وقد احتفظ بكثير من نصوص الكتاب نقلها على وجهها الصحيح وأدائها الدقيق . وبذلك وبالرجوع إلى كثير من المراجع المتصلة بالكتاب استطاع المحقق أن ينهض بتحقيقه بقدر ما أدّاه جهده .

وينبغي ألاّ نَغْتَرَّ بنسخة عليها قراءات العلماء أو عليها تملك أو وقف لجامع أو مكتبة أو مدرسة ، فقد يكون بالنسخة أغلاط لا يتبينها المحقق ، ولذلك كان يحسن دائماً معارضة النسخة التي تُتَخَذُ أصلاً لاعلى أخواتها من النسخ فحسب ، بل أيضاً على كل المصادر التي يمكن أن تلتقى بها ، ولو لم يصرح بأسمائها المؤلف ، وما يوضح ذلك الكتب التي تترجم للصحابة فإنها تروى أحاديث كثيرة دون أن تذكر مصادرها من الأمهات ، وينبغي على المحقق أن يعارضها على كل ما يمكنه من

تلك الأمهات خوفاً من وقوع الأخطاء فيها ، ونضرب مثلاً لذلك المجلد الأول من كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي الذي نشرته دار المعارف في القاهرة ، فإن ناشره اعتمد أصلاً لتحقيقه نسخة يبدو عليها التوثيق ، غير أننا لا نقرأ الترجمة الأولى من تراجمه وهي لأبي عبيدة بن الجراح حتى نجد بها أخطاء كثيرة واضحة ، من ذلك ما روى عن موسى بن عقبة في مغازيه من أن عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل من مشارف الشام «خاف من جانبه ذلك فاستمد رسول الله صلى الله عليه وسلم» ، وواضح أن جانبه محرفة عن كلمة «عاقبة» . ونقرأ في وصف أبي عبيدة أنه كان «لين الشيمة» وهي لين الشكيمة . وفي حديث عن أبي بكر أنه سمع الرسول عليه السلام يقول عن أبي عبيدة : «إنه يُحشَر يوم القيامة بين يدي العلماء برتوة» أي رمية سهم وكلمة يحشر في الحديث محرفة عن كلمة «يَحْضُر» بالضاد أي يعدو . ونقرأ عن أبي عبيدة أنه حُصِر بالشام ونزلت به وبجيشه شدة فقال معاذ إنه سمع رجلاً يقول : «لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذو كون ، فقال : فإلى أبي عبيدة تضطر المعجزة لا أبالك ، فوالله إنه لخير من بقي على الأرض» . وكلمة «ذو كون» محرفة عن كلمة «يدوكون» ، أي يمجون ويلغظون متضايقين ، ومن ذلك حديث خير أن النبي عليه السلام قال : «لأعطين الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه ، يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله ، فبات الناس يدوكون أيهم يعطاها» ، أي يخوضون في الكلام ، وهذا يلفتنا إلى أن كلمة بالبأس في كلام الرجل الذي حاوره معاذ محرفة هي الأخرى عن كلمة «الناس» . أما كلمة تضطر في كلام معاذ فحرفة عن تظن ، وكأن صحة الكلام : «لو كان خالد بن الوليد ما كان الناس يدوكون» ، أي يلغظون شاعرين بضيق ، وكأن الرجل بذلك يفضل خالداً على أبي عبيدة ، فنهيه معاذ قائلاً : «بأبي عبيدة تظن المعجزة» ، أي العجز . ونكتفي بذلك ، لنلفت ناشئة المحققين إلى الحذر من النسخ التي يُظنُّ أنها صحيحة ، وأيضاً من الحذر من التعود عن الرجوع إلى المصادر التي يمكن معارضة ما بأيديهم من نصوص عليها ، حتى يستطيعوا بحق أن يستخلصوا للكتاب الذي يحققونه صورة صحيحة دقيقة . ولا بد أن يعنى المحقق بشرح الغريب من الألفاظ وضبط الأعلام حتى لا يجد قارؤه صعوبة في قراءته وفهمه .

ويحتاج نشر الدواوين وكتب المختارات من الأشعار والموشحات إلى فقه دقيق بعلم العروض وأذن واعية لا تندعنها عثرة عروضية في بيت أو عثرة موسيقية في موشح ، مما قد يبدخل على المخطوطات من النسخ القدماء ، أو مما قد يتعثر فيه المحقق الذي لا يتقن العروض ولا يملك أذناً موسيقية حساسة أو قل مرهفة تقيس الأنغام قياساً دقيقاً ، وليس هنا مجال عرض بعض كتب الشعر التي نُشرت وكثرت فيها الأخطاء ، وإنما يكفي أن أشير إلى مقال نُشر في الجزء الأول من المجلد الثالث عشر من مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة عدد مايو سنة ١٩٥١ يصور ما في تحقيق غربية غومس لكتاب رايات المرزبن لابن سعيد، من أخطاء عروضية في بعض أشعاره ومن أغلاط في أبياته، كأن تُقرأ كلمة «أكواننا» أكواسنا، وكلمة «شيبها» شهبها ، وكلمة «وُجُد» وَجْهًا ، وكلمة «مَطْرِحًا» مطرفًا ، وكلمة «فغم» بمعنى انتشرت الرائحة نعم ، وكلمة «صاغت» ضاعت وكلمة «قديم» تديم ، وكلمة «ضافي» صافي ، وكلمة «رجلت داياته» وجلت آياته ، وكلمة «ميفعة» أى التل ميقعة ، وكلمة «جاحم» من الجحيم «حائم» وكلمة «أصلها» أضلها ، وكلمة «الشرر» السير ، وكلمة «رهج» أى الغبار «وهج» بالواو ، وكلمة «كلوح» كدوح ، وكلمة «زفرته» رقدته ، وكلمة «الغريض» وهو المغنى الحجازي المشهور الغريد ، وكلمة «الباس» الناس ، وكلمة «الهجر» الحجر . إلى غير ذلك من أغلاط واضحة ، وهي تكثر عند ليني بروفنسال فيما نشره ، مثل كتاب القضاة للنباهي ومذكرات الأمير محمد ، وهما ليسا من كتب الشعر ومختارانه ومع ذلك لا تحصى فيهما الأخطاء ، حتى إنها لتتسرب في الكتاب الأول إلى آيات الذكر الحكيم .

وحتى الآن لم نتكلم عن صعوبات الخط العربي لتشابه الحروف فيه كالباء والتاء والتاء والياء الموصولة وكالجيم والحاء والحاء والذال والذال . وأدخل ذلك من قديم لبساً كبيراً في قراءة الكلمات وخاصة أنهم كانوا لا ينقطون الحروف في أول الأمر ، وفكروا كثيراً في وضع علامات تفرق بين الحروف المنقوطة والمهملة ، وكان التنقيط نفسه لم يقض على المشكلة ، فاقترحوا أن يوضع تحت الحرف المهمل نفس النقط الذي يوضع فوق مثيله المعجم . وقد يضعون تحته أو فوقه همزة

صغيرة . وقد يكتبون حرفاً صغيراً مثله ، وقد يضعون فوقه خطاً أفقيّاً قصيراً أو علامة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها ، وهي تلبس على من لا يعرفون هذا المصطلح وخاصة في حرف السين فيظنونه شيئاً . غير أن هذه الاصطلاحات جميعاً لم تقص بدورها على المشكلة ، فقد ظل التصحيف في قراءة الأسماء والكلمات ووقع فيه كثير من العلماء النابهين على مر العصور ، مما جعل أسلافنا يتعقبون تصحيقاتهم ، ويؤلفون في ذلك كتباً مختلفة من أشهرها كتاب التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ، وهو يسجل فيه ما حدث من تصحيف في أسماء بعض الرواة في الأسانيد وكذلك في بعض ألفاظ الأشعار . وفي كتاب الخصائص لابن جني والمزهر للسيوطي من ذلك فصلان طريفان تعقبا فيهما سقطات طائفة من العلماء . ومن هنا نفهم لماذا ظل أسلافنا يعدون الإملاء أعلى مراتب العلم حتى تؤخذ اللغة والشعر بنفس ألفاظهما وصورتيهما اللغوية والنحوية ، وتشددوا في ذلك ، فلم يقبلوا رواية من صحفى ، وهو الذى يأخذ روايته وعلمه عن الصحف المخطوطة من غير أن يلقى فيهما العلماء ، مخافة أن يقع في خطأ بسبب تشابه الحروف في الكتابة ، وسمّوا مثل هذا الخطأ بالتصحيف .

ومعروف أنه نشأ منذ القرن الثاني للهجرة أجيال كثيرة احترفت الوراقة أو عبارة أخرى نَسَخ المخطوطات ، وكان كثير منهم يحسن الخط ولا يحسن العربية ، فكان يخطئ فيما يكتب ، وقد ينسخ من نسخه وراق ثان على شاكلة فيضيف إلى أخطائه أخطاء جديدة ، وربما نسخ من هذه النسخة الثانية وراق ثالث من طرازهما ، فراكمت الأخطاء . وهي أخطاء لا تقف عند التصحيف لبعض الكلمات فقد تمتد إلى إسقاط بعض العبارات من النص ، فيضطرب نظام صياغته ويصبح تصحيحه عسيراً منتهى العسر ، ووصف ذلك الجاحظ في القرن الثالث للهجرة فقال : « لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام . ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر ، فيسير فيه الوراق الثاني سيرة الوراق الأول ، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدي الجانية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطاً صرفاً » .

وإذا كان الجاحظ يلاحظ ذلك على المخطوطات المتداولة في وقته ، وجميعها كانت إما من عصره أو من عصر قريب منه لا يتجاوز قرنًا من الزمن ، فإن ما حدث بعد ذلك للمخطوطات التي حملتها عصورنا الماضية المتطاولة وتعاقب عليها النسخ بالتصحيح وبتتير الكلام أدهى وأمرّ . وأيضًا فإن من المخطوطات ما كُتِب بخط كوفي وقراءته تحتاج إلى تدريب خاص ، ومثله الخط المغربي وله مصطلحات لا بد لمن ينشر مخطوطة منه أن يقف عليها كأن يضع مؤلفوهم ونسّاخهم نقطة الفاء تحتها ، وكأن ينقلوا القاف نقطة واحدة ، وكأن يضعوا الفتحة تحت الشدة لا فوقها كما نصنع ، أما الكسرة تحت الشدة فيضعونها تحت الحرف . وتشابه عندهم استدارة الدال والراء وشكل الكاف والطاء ويكتبون لكن « لاكن » وهؤلاء هكذا « هاءولاء » إلى غير ذلك من خصائص خطية إن لم يقف عليها ناشر المخطوطة المغربية وقوفًا بينًا أفسد نشرها إفساداً على نحو ما حدث في نشرة فولرز للقطعة الخاصة بالدولة الطولونية من كتاب المغرب لابن سعيد ، وكذلك في نشرة تلكوست للقطعة الخاصة من الكتاب بالدولة الإخشيدية وما تبعها من تراجم الشعراء وقد صُحِّحَت القطعتان جميعاً في الجزء الذي طبعته ونشرته جامعة القاهرة من كتاب المغرب ، وهو الجزء الخاص بالفسطاط . ومن المسلمّم به أن التصحيحات والتحريفات إذا تكاثرت في مخطوطة كتاب ليس له سواها يجب العدول عن تحقيقها إلا إذا كانت هناك مصنفات يمكن أن يستعان بها في تصحيحها ونشرها على نحو ما مرّ في حديثنا عن كتاب الرد على النحاة .

وقد يُظنُّ أن المخطوطة إذا كانت بخط المؤلف كُفِيَ المحقق مثونة تقويم ما قد يكون بها من تصحيقات أو أخطاء ، وهو ظن لا يستقيم إلا إذا أثبت مؤلفها على هوامشها ما يدلّ على أنه راجعها وصحّحها وقوم ما بها من بعض العوج والاضطراب ، إذ كثيراً ما يسهو المؤلف في أثناء كتابته وخاصة إذا كان عَجَلاً ، فيسقط منه غلط في النقط أو في الشكل أو تسقط منه كلمة أو كلمات ، ويتضح الساقط في الشعر بأكثر مما يتضح في النثر لارتباطه بموازين العروض . وقد يخطئ في بعض أسماء المصادر والأعلام والأماكن ، ومن أجل ذلك كان ينبغي مراقبة المحقق لنسخ الكتاب الذي ينشره حتى نسخة المؤلف ، ونضرب مثلاً من القسم

الأندلسي من كتاب المغرب لابن سعيد فإنه نقل في ترجمة أبي حفص عمر بن الشهيد نصاً ، وقال إنه اقتبس من الذخيرة سهواً ، إذ الصحيح أنه اقتبس عن جذوة المقتبس للحميدى . وفي ترجمة أبي عبد الله بن شرف ينشد هذا البيت :

هم زهرة الدنيا على أنهم جفوا وهم موضع اللقيا حتى إنهم بانوا

وواضح أن كلمة «حتى» تكسر البيت وأنه كان موضعها كلمة مثل «ولو» أو نحوها ولكن سرعة ابن سعيد في الكتابة جعلته يسهو هذا السهو مع أنه كان شاعراً نابهاً . ومراقبة المؤلف أحياناً تسهل حين يذكر مصادره التي ينقل عنها ، فيضع بذلك في يد محققه أدوات مراقبته ويغنيه عن كثرة التنقيب والتنقيب ، أما حين يحجم عن ذكر مصادره فإن مراقبته تصعب ، وعلى محققه ألا يدخر سعياً في مراقبته بالرجوع إلى المصادر التي تشترك مع كتابه في مادته والأخرى التي تنقل عنه . وقد تصبح مراقبة كتاب ضرباً من العنت وبخاصة الكتب الأدبية التي تشبه دوائر معارف ، إذ لا بد لمحققها من أن يتصفح كتب المكتبة العربية من كل صنف : من المعاجم والكتب اللغوية والتاريخية والجغرافية ودواوين الشعراء وكتب الشعر والأدب حتى لا يفوته غلط في كلمة ولا في علم ولا في اسم مكان ولا في بيت من الشعر أو في كلمة من النثر .

والحق أن التصحيف عبء ثقيل على المحققين ، وقد عني به رجال الحديث عناية واسعة منبهين على ما وقع من تصحيف في الرجال أو الرواة وفي المتن أو نصوص الأحاديث ، من ذلك ما نصوا عليه من تصحيف ابن معين الحافظ المشهور لاسم العوام بن مراحم بالراء والجيم ، إذ ظن أن اسم أبيه مزاحم بالزاي والحاء . ومن ذلك تصحيف الصولي للحديث النبوي : « من صام رمضان وأتبعه ستاً » . وهي الأيام البيض الستة فقد أملاه « شيئاً » بالمعجمة . وعمل المحدثين في هذا الباب وتسجيل تحريفاته أوسع جداً من عمل اللغويين وأيضاً ما ألفوا فيه من مصنفات ، وخاصة في تمييز أسماء الرواة والرجال .

ولا بد أن يميز المحقق للمخطوطات بين ضربين من الغلط عند المؤلفين ، ضرب ينشأ من السهو ، وهذا من حقه تصحيحه ، وضرب آخر ينشأ من التطور اللغوي مع مر

الزمن واستخدام المؤلفين عمداً لبعض الكلمات والعبارات العامية ، ويكثر ذلك منذ القرن السادس الهجري . وهذا الضرب الثاني من الغلط يجب على المحقق ألا يصلحه ، وخاصة إذا كان المؤلف قد كتبه بيده ، لأنه إن صنع أزال النص عن صورته الحقيقية . ونضرب مثلاً لذلك كتاب المنهل الصافي لابن تغرى بردى المؤرخ المصرى المشهور فى القرن التاسع الهجرى ، ففيه أغلاط لغوية وتعبيرية مختلفة لاحظها محققوه فى أثناء نشرهم للجزء الأول منه ، من ذلك إلحاق ابن تغرى بردى علامة الجماعة وهى الواو بالفعل المسند إلى الجمع بالضبط كما نطق اليوم فى عاميتنا المصرية . ومنها قوله : « كان سعد الدين خصيصاً عند السلطان الظاهر برقوق » وكلمة خصيصاً لا توجد فى اللغة ، إنما يقال من خاصة فلان . ومنها قوله : « كان فلاناً مهاباً » كما نقر فى عاميتنا ، والصحيح مهيباً . ومثل هذه الأغلاط عند المؤرخين والمؤلفين المتأخرين ينبغى ألاّ تمس ؛ لأنها تصور حقائقهم اللغوية وما حدث من تطور فى العربية . ولم يلبث أن ظهر ابن إياس بعد ابن تغرى بردى فلاً تاريخه بالكلمات العامية ، ونخطئ خطأ بالغماً إذا حاولنا تصحيح لغته وردّها إلى العربية الفصيحة .

### نمات للتحقيق

كل كتاب ينهض بتحقيقه شخص ينبغى أن يقدم له بترجمة مختصرة عن مؤلفه أو مؤلفيه إن تعددوا ، ثم يوضح منهج تأليفه ، وخاصة إذا كان معقداً ، ثم يتحدث عن مصادره التى حشدت فيه وأخذت عنها مادته . ويشير إلى اعتماد صاحبه على المشاهدة والمشاهدة إن كان قد اعتمد عليهما الكتاب فى نصوصه . ثم يتحدث عن قيمته ومدى إضافاته للبحوث الأدبية أو العلمية المتصلة به ، مبيّناً صلته ببعض الفروع التى أخذت عنه ، كما يبين مدى إفادة الباحثين منه وأضعافاً أمامهم من الأضواء ما يجعلهم ينتفعون به أكبر نفع . ثم يصف نسخته أو نسخته

التي اعتمد عليها في نشره وصفًا دقيقًا ، يصف خطها ونوعه ومدى نَقْطَه وتشكيله وعدد أوراقها وطول الورقة وعرضها ومساحة المكتوب منها وعدد سطورها وما دخل عليها من خروم أو تمزيق أو اختلاط أو نقص والمداد الذي كُتبت به وما عليها من تاريخ يحدد زمن كتابتها ، وما عليها أيضًا من وقف أو تملك أو إجازة أو سماع أو قراءة لبعض العلماء وما قد يكون عليها من حواش . ومن المحققين من يضع مع وصفه للنسخة أو النسخ نماذج مصوّرة توضح خطها وخواصه . ويوضح المحقق الطريقة التي اتبعها في تحقيق الكتاب وكيف ذلّل ما فيه من صعاب ، مبيّنًا أهمّات المصادر والمراجع التي استعان بها في تحقيقه .

ولا بأس من أن يتوسع المحقق أحيانًا في مقدمة الكتاب الذي ينشره إذا كان ذا فائدة علمية بطريقة أو فوائد جليّة ، وخاصة إذا كان من شأنها أن تحدث تأثيراً كبيراً في دراسة علم من العلوم . وما يصور ذلك من بعض الوجوه كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، فقد ناقش نظرية العامل النحوية مناقشة علمية قويمة ، راداً إليها جميع العقاب والصعاب التي تقف حجر عثرة في سبيل الناشئة من مثل تقدير العوامل والمعمولات وكثرة العلل والأقيسة والتأريين والفروض غير العملية ، مما لا حاجة للناشئة به ، وما تكدست صوره ومسائله في أبواب النحو ، حتى جعلته علماً مستغلقاً يعزّز على الطلاب المبتدئين فهمه . ولكني يوضح نظريته درس في تفصيل أبواب التنازع والاشتغال وفاء السببية وواو المعية ، وعرض لكثير من البحوث النحوية المتكلفة مثل متعلقات المجرورات ، والضائير المستترة . وقد بسط المحقق ذلك كله في مدخل الكتاب ، ثم رأى أن يطبق نظرية ابن مضاء تطبيقاً عاماً على كل أبواب النحو ، محاولاً النفوذ إلى رسم تصنيف جديد له ، يقوم على نفس الركنين اللذين أقام عليهما ابن مضاء دراسته لواو المعية وفاء السببية والاشتغال والتنازع ، وهما : الانصراف عن نظرية العامل ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات . وتكاد كل محاولة في تيسير النحو — بعد نشر هذا الكتاب — تكون قد اعتمدت عليه وعلى مدخله قليلاً أو كثيراً .

وقد لا يحمل الكتاب المحقق نظرية جديدة ، ولكنه يحمل قيمةً أدبية وتاريخية مهمة ، وحينئذ ينبغي على المحقق بسطها وتوضيحها ، ولعل خير مثال يصور ذلك

رسائل الصاحب بن عباد وزير البويهيين التي نشرتها دار الفكر العربي؛ فقد كتبت لها مدخل تحدثت عن بني بويه والصاحب وسيرته، ثم فصل القول في قيمة الرسائل التاريخية وما تصور من حروب عضد الدولة البويهى مع أخيه فخر الدولة وقابوس بن وشمكير ومع الروم وابن حمدان ومع وهسودان في أذربيجان. وبين المدخل ما تضيفه الرسائل إلى كتب التاريخ في كل ذلك من معلومات جديدة. وتلى ذلك عهدو للقضاة ورجال الحسبة والحكام تصور حكم البويهيين للرعية ومدى عدالتهم مع تفاصيل بالغة الأهمية. وكانت دولة البويهيين شيعية، ولكنهم لم ينتصروا للشيعه ضد غيرهم كما تصور ذلك رسائل الصاحب، ونراه ينزع نزعة واضحة إلى الاعتزال، إلى غير ذلك من دلالات سياسية واجتماعية كثيرة في الرسائل صورها المدخل ثم تلاها بالحديث عن القيمة الأدبية للرسائل موضحاً رسومها وخصائصها الأسلوبية توضيحاً تاماً.

ومثل ثالث هو كتاب الدرر في اختصار المغازى والسير لابن عبد البر، فقد أوضح المحقق في مقدمته آراءه في جوانب من السيرة وفي الفقه وبعض نقده لأحاديث غير وثيقة. من ذلك ذهابه إلى أن السيدة عائشة رضيت الله عنها تسلسلكت في أوائل من أسلموا، إذ أسلمت في أول الرسالة النبوية، وهي كما يقول صغيرة؛ وفي ذلك ما يخالف المشهور عن سننها وأنها اقترنت بالرسول عليه السلام بعد الهجرة وهي بنت تسع، ويعتد ابن عبد البر من أكبر الحفاظ للحديث لا في الأندلس موطنه وحده بل في العالم العربي كله. وما خالف فيه المشهور عند الفقهاء ذهابه إلى أن صوم رمضان فرض في السنة الأولى للهجرة والمشهور أن فرضه كان على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة النبوية. وذهب في حديثه عن مقاسم خيبر وأموالها إلى أنها فُتحت جميعاً عنوة. وصور المحقق نقده لبعض الأحاديث وبعض الأخبار، مما يوضح قيمة كتابه بجانب كتب السيرة المختلفة.

ولا بد من التقييد بالتقسيمات التي وضعها المؤلف لكتابه، وينبغي ألا نُدخل إليها عناوين جديدة إلا عند الضرورة القصوى كما تنبغي العناية بالترقيم وهو وضع العلامات الفاصلة بين الجمل، ومن أهم ما تنبغي العناية به النقطة والتحرى الشديد في معرفة موضعها، وهادة توضع في آخر كل فقرة نقطة، وكان الأسلاف يرمونها

في صورة العدد ٥ مجوفة ، أما إذا وضعوا في داخلها نقطة هكذا ⑤ . كان معنى ذلك أن النسخة معارضة أو مقروءة . والنقطة لاتوضع في آخر الفقرة فقط ، بل توضع أيضاً فاصلة بين عباراتها حين لاتكون موصولة ، فإن وصلها قد يوقع في لبس خطير. ونضرب لذلك مثلاً يدل على ما قد يحدث من إيهام حين لا توضع النقطة ، ساقه السبكي في ترجمته لداود بن علي بن خلف الأصبهاني إمام أهل الظاهر في أثناء حديثه عن موقف الفقهاء من خلافه في بعض المسائل الفقهية ، فقد كان بينهم من يعتدُّون بخلافه مطلقاً ، ومن يعتدون به إلا فيما خالف القياس الجليّ ، ومن لا يعتدون به أبداً مثل إمام الحرمين ، وكان يقول : المحققون من علماء الشريعة لا يقيمون لأهل الظاهر وزناً . وعلّق على قوله القاضي الحسين بن عبد الله بما يفيد في الظاهر أن الشافعي راعى رأى داود الظاهري في إيجاب مكاتبه العبد القوي الأمين لتحريره من الرق ، إذ قال إنه لا يمتنع من ذلك . وفهم ابن الرفعة الفقيه المشهور هذا الفهم الظاهر فاستم الردّ على إمام الحرمين بأن الشافعي أقام لداود وزناً ، والعبارة تجرى عند السبكي على هذا النمط: «ذكر إمام الحرمين أن المحققين لا يقيمون لأهل الظاهر وزناً . وفيه نظر ، فإن القاضي الحسين نقل عن الشافعي أنه قال في الكتابة : وإني لا أمتنع عن كتابة عبد جمع القوة والأمانة ، وإنما أستحبّه للخروج من الخلاف ، فإن داود أوجب كتابة من جمع القوة على الكسب والأمانة من العبيد ، وداود من أهل الظاهر وقد أقام الشافعي لخلافه وزناً ، واستحبّ كتابة من ذكره لأجل خلافه » . والنص يحمل ثلاثة أقوال : قول للشافعي ينتهي عند كلمة الأمانة . ثم قول للقاضي الحسين يتحدث فيه عن الشافعي ورأيه وأنه راعى الخلاف الذي يوافق داود ، لا أنه وافقه ، إذ يمتنع ذلك لسبب طبيعي وهو أن الشافعي توفي سنة ٢٠٤ وتوفي داود سنة ٢٧٠ ، فهو متأخر عنه ، ولا يمكن أن يوافق المتقدم المتأخر ، ومن هنا كانت قراءة ابن الرفعة : « أستحبّه » بكسر الحاء على أنها تنمة كلام الشافعي خطأ محضاً . وينتهي كلام القاضي الحسين عند كلمة العبيد ويبتدئ قول ثالث هو تعليق ابن الرفعة على ما فهمه خطأ من كلام القاضي الحسين من أن الشافعي أقام لداود وزناً . ولو وضعت النقط داخل هذه العبارة وقرئت كلمة « استحب » بفتح الحاء فعلاً ماضياً لاستقام الكلام على هذا النحو :

« ذكر إمام الحرمين أن المحققين لا يقيمون لأهل الظاهر وزناً . وفيه نظر ،

فإن القاضي الحسين نقل عن الشافعي أنه قال في الكتابة : « وإنى لا أمتنع عن كتابة عبد جمع القوة والأمانة » . وإنما استحبه للخروج من الخلاف [ أى بين الفقهاء فى عصره ] فإن داود أوجب كتابة من جمع القوة على الكسب والأمانة من العيب . وبقية النص لابن الرفعة الذى ظن أن كلمة « استحبه » من تنمة كلام الشافعي وقرأها بكسر الحاء فزاد كلام القاضي الحسين لإيهاماً فوق إيهام .

ولا بد أن يفرق المحقق بين صور الأقواس الصغيرة والكبيرة ، فالأقواس الهلالية : ( ) تُستخدم عادة فى آى الذكر الحكيم ، وعلامات التنصيص « » تستخدم فى الأحاديث النبوية وفى أسماء الكتب وفيما يقتبسه صاحب الكتاب من غيره للدلالة على أوله ونهايته . وتستخدم الأقواس المعقوفة : [ ] للتكمالات والإضافات من خارج النص ، حين يكون فى الكلام طمس أو يكون فيه نقص لبعض الألفاظ وتتكامل من نسخ أخرى أو من المصادر التى ينقل عنها المؤلف ، وكذلك حين تضاف كلمة أو حرف جر أو عطف إلى الكلام مما يظن أنه سقط من الناسخ . وقد يوضعان وبينهما أصفار للدلالة على نواقص فى الأصل لا سبيل إلى استكمالها . وعادة يضع المستشرقون فى نشرهم للمخطوطات قوسين حادى الزاويتين هكذا < > لما يضاف تخميناً مكان المفقود فى النسخة ، وقد يضعون قوسين مربعين مزدوجين [ ] لما ينبغى أن يحدف من الكلمات . أما الحروف التى ينبغى حذفها من النص فى أثناء القراءة فقد يضعونها بين قوسين مموجين هكذا { } تقويماً للسياق . أما الكلام المضطرب فى النص فقد يضعون قبله وبعده علامة + إشارة إلى اضطرابه وأن الناشر تعذر عليه فهمه . وإذا كان فى الأصل بياض نبه عليه الناشر فى الهوامش ، وعادة يُفصلُ بينها وبين المتن بخطوط فاصلة ، وفيها توضع عادة المقابلات فى القراءة بين النسخ وكذلك شروح الألفاظ الغريبة ، وقد يوضع فيها تعريج النصوص وقد يُلحق التعريج بالكتاب أو بديوان الشعر . وينبغى وضع الفاصلة فى السجع ، وفى عطف العبارات بعضها على بعض ، ولا بأس من وضع علامات الحمل الاعتراضية والاستفهام والتعجب . ويحسن تمييز العنوانات بحروف كبيرة أما أسناد الأحاديث فى كتبها الخاصة فيحسن أن تميّز بحروف أصغر من حروف المتن . وينبغى ضبط الأعلام ضبطاً دقيقاً وشكلاً ما يلتبس منها شكلاً كاملاً ، وبالمثل ينبغى شكل الآيات القرآنية

والأحاديث النبوية ، وكذلك ينبغي شكل الأشعار والألفاظ الغربية والأمثال . وإن كتاباً من كتب المختارات الشعرية أو ديواناً من الدواوين ينشر دون شكل وضبط لا يُعدُّ ذلك تحقيقاً بأى وجه من الوجوه . وتحسن المحافظة على أبواب الدواوين الشعرية كما وزعها روايتها : وقد ترتب حسب حروف المعجم .

ووضع أرقام الأصل أساسى فى التحقيق ، وهى توضع على جوانب الكتاب فى الطبع مشيرة إلى أرقام الأوراق ، وعادة يُقرن وجه الورقة من المخطوطة بالحرف «و» هكذا مثلاً ٦٥ أى وجه الورقة الخامسة والستين ، على حين يقرن ظهرها بالحرف «ظ» هكذا ٦٥ ظ أى ظهر الورقة الخامسة والستين فى الأصل . وإذا كانت النسخة التى اعتمدت للنشر مصورة : وضع مع الرقم بدلاً من ظ حرف ا هكذا ٦٥ ا أى ظهر الورقة الخامسة والستين ومع الرقم أيضاً بدلاً من و حرف ب إشارة إلى وجه الورقة التالية أى السادسة والستين ، فتكتب هكذا : ٦٦ ب . ويوضع مع الرقم فى أول الصفحة التى يقابلها ألف ماثلة هكذا : /ومن المحتمقين من يضع خطأً رأسياً هكذا : ا أو نجمة هكذا \* وقد يكون من الخير أن تستخدم العلامة الأولى لأنها أكثر وضوحاً .

ومرَّ بنا أن القسم الأندلسى من المغرب كان أوراقاً مضطربة وُزعت على أربع مجلدات بدار الكتب ثم ألحق بها مجلد من « بلصفورة » فأصبحت خمس مجلدات ، ويوضح هذا الاضطراب للأوراق الحاجة الشديدة لوضع أرقام الأوراق على جوانب الصفحات حتى تُعرَّف مواضعها فى المجلدات إذ نجد مثلاً الورقة ٩٣ فى المجلد الأول تليها الورقة ٢٠٤ وليس هذا فحسب فإننا نجد الورقة ١٥٣ فى المجلد الأول تليها الورقة رقم ٢ فى المجلد الثالث . ولهذا كان من الحتم أن يوضع رقم كل ورقة على مقام هو رقم المجلد الخاص بها : فمثلاً  $\frac{٨٩}{٤}$  تعنى أن ما يلى من الكلام يقع فى ظهر الورقة ٨٩ من المجلد الرابع ومثلاً  $\frac{٢}{٣}$  تعنى وجه الورقة الثالثة من المجلد الثالث ، وهكذا . ومن المحققين من يرقم السطور فى صفحات الكتاب واضعاً لها على الجانب المقابل لأرقام الصفحات ، وتكتب الأعداد خماسية هكذا : ٥ ، ١٠ ، ١٥ .

وبجانب هذه الأرقام الخارجية يحسن أن توضع فى كتب التراجم أرقام داخلية تتعاقب فيها تراجم النص شعراء وغير شعراء ، على نحو ما يتضح مثلاً فى القسم

المصرى من كتاب الخريدة والقسم الأندلسى من كتاب المغرب، وقد بلغ رقم التراجم فى الكتاب الأول ١٤١ وفى الكتاب الثانى ٥٤٧ . وإذا كان الكتاب قصائد ومقطوعات مثل المفضليات والأصمعيات وكتب الحماسة رُقِّمت حتى يمكن الإحالة على أرقامها تيسيراً على الباحثين . وفى كتاب مثل رسائل الصاحب بن عباد الموزع على الأبواب رُقِّمت فيه رسائل كل باب على حدة . وينبغى أن ترقِّم كتب الأحاديث حين يعنى محقق بأحدها على نحو ما صنع الشيخ أحمد شاكر فى ترقيمه لمسند ابن حنبل . ودائماً توضع الحواشى الكتاب وهوامشه التى تكتب فى أسفله أرقام ممتدة فى كل الصفحات توضح مكان الهامش أو الحاشية .

ومما تنبغى العناية بترقيمه كتب القراءات، وهى عادة تذكر آيات القراءات فى السورة متعاقبة، ومع كل آية وجوه الخلاف فيها بين القراء، وقد تذكر فى مناقشتها لهذه الوجوه آيات أخرى من السورة أو من سور أخرى . ويحسن أن توضع أرقام سلسلة للآيات التى اختلف فيها القراء من كل سورة وتذكر بعد كل رقم آيته ورقمها فى السورة لأن المؤلف لا يذكر عادة كل آياتها وإنما يذكر فقط آيات الاختلاف فى أثناء عرضه لوجوه الخلاف فى الآية . ويحسن التمسك فى كتابة الآيات وحروفها بما يطابق قواعد الضبط فى المصحف الأميرى المطابق للمصحف العثمانى القديم، كما يحسن التزام المحقق بقراءة حفص المشهورة التى تطبع على أساسها المصاحف فى مصر والعراق والبلاد العربية، تيسيراً على القارئ، حتى ينتفع بالكتاب على الوجه الأكمل .

وأخيراً ينبغى على المحقق لأى كتاب أو ديوان أن يلحق به فهرس تزيد النفع به، وهى تختلف من كتاب إلى كتاب، فكتاب فى القراءات ينبغى أن تفهرس آياته التى ورد فيها الخلاف بين القراء مرتبة بحسب أوائلها على حروف المعجم، ويوضع فهرس أيضاً للأعلام الواردة فيه . وكتاب فى الحديث ينبغى أن يوضع فهرس لأحاديثه مرتبة بأوائلها على حروف المعجم أيضاً، مع فهرس للرواة ورجال السند . وكتاب تاريخ يوضع له فهرس بأهم الأحداث مع فهرس للأعلام والأماكن والبلدان . وديوان من الشعر يوضع فيه فهرس للقوافى مرتبة على الروى، وفهرس للأعلام من الرجال والنساء، ويحسن أن ترتب حسب الأسماء لاحتساب الكنى والألقاب،

وإذا كان العلم مشهوراً بكنيته أو بلقبه ذكراً وذكر معها ما يشير إلى أن يكشف عليه في اسمه. ويحسن أن لا يعول في الترتيب على كلمة «أبو أو ابن» فمثلاً أبو حيان وابن حيان يوضعان في الحاء. ويوضع فهرس للتبائل والأرهاب، وفهرس للأماكن والبلدان، ولا بأس، إذا كان الديوان قديماً، من وضع فهرس لألفاظه أو قل معجم، أو على الأقل وضع فهرس لما ورد به من ألفاظ لم يرد ذكرها في المعاجم القديمة. وقد ألحق «لايل» بنشرته لديوان عبيد بن الأبرص فهرساً للكلمات النادرة التي تكررت عنده ولم تأت عند غيره، وحاكاه في ذلك «كرنكاو» في نشره لديوان طفيل الغنوي. وكان يحسن أن يضع لكل من الشاعرين معجماً خاصاً. وديوان متأخر أو كتاب متأخر يحسن أن يوضع فيه فهرس للكلمات والمصطلحات العامة التي وردت عند الشاعر أو المؤلف. وقد وُضع للقسم الأندلسي من كتاب المغرب لابن سعيد أربعة فهرس للأعلام، وفهرس للأماكن والبلدان، وفهرس لمصادره المذكورة فيه، وفهرس للمراجع التي انتفع المحقق بها في أثناء تحقيقه. ودائماً لا بد من فهرس لموضوعات الكتاب، وإذا كان كتاب تراجم وضع لتراجمه فهرس مستقل عن فهرس الأعلام. والمدار في كل كتاب على ما بقي بمضمونه ومحتوياته. فكتاب فيه ألفاظ فارسية يوضع لها فهرس خاص، وكتاب مثل بخلاء الجاحظ يوضع فيه فهرس لألوان الطعام المذبذبة فيه وللأزياء والملابس والعادات. وكتاب أدبي يشتمل على بعض آي الذكر الحكيم وبعض الأحاديث النبوية وبعض الأشعار وبعض الأمثال وبعض الأعلام وأسماء البلدان توضع له فهرس لكل هذه الأنواع.

وواضح من كل ما قلتم أن تحقيق أي كتاب أو ديوان ليس عملاً هيناً يسيراً، بل هو عمل شاق مرهق، إذ تمتد فيه صعاب لا تكاد تحصر، صعاب في جمع النسخ وفي فحص عناوينها والتوثق من نسبتها إلى مؤلفيها ومن مادتها ومضمونها، وصعاب في مقابلة النسخ ومعارضتها على كل ما أخذت منه أو استمدت وعلى كل ما اشتق منها من روايات فرعية ومن اقتباسات ونقول، وصعاب في التدرب على قراءة خطوطها، وصعاب في إصلاحات سقطات الكلام وتصحيقات النسخ وتحريفاتهم، وصعاب في سَدِّ ثغراتها وترتيب أوراقها إن كانت قد أفسدها

التداول والقدم وأيدى الجهال ، وصعاب في رد الكتاب إلى صورته الأصلية إن كانت قد دخلت عليه زيادات ، وصعاب في رَمِّ ما تأكل منه وانطمس ، مع إقامة المراصد المختلفة من كتب المكتبة العربية على كل ما يذكر في النص من أحداث ومن أشعار وأبنية كلام وأماكن وأعلام ، وهي صعاب ما تزال تأخذ بخناق المحققين للكتب والدواوين ، وما يزالون ينفقون في تذليلها الأعوام الطوال ، حتى يستطيعوا أن يستخلصوا من نسخ الكتاب الذي يحققونه نصًّا نقيًّا صافياً مهيئاً لينتفع به الباحثون أكبر انتفاع ويفيدوا منه أعظم فائدة .